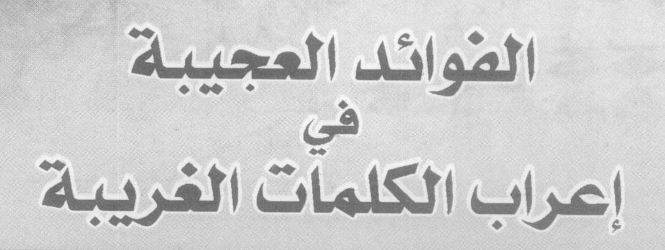
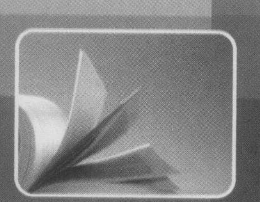


تأليف

محمد أمين بن عمر الشهير بعابدين

تحقيق

د. رزان يحيى خدام



القسم الأوّل

الدِّراسة

وتتضمّن التعريف بالمؤلّف، والرسالة المحقّقة في مبحثين (فصلين).

الفصل الأول: التعريف بالمؤلّف، ويتضمّن:

١ ـ اسمه ونسبه وولادته ونشأته.

٢ ـ طلبه للعلم.

٣ ـ شيوخه.

٤ ـ تلامذته.

٥ ـ آثاره.

٦ ـ مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.



٧ ـ وفاته.

الفصل الثاني: التعريف بالرِّسالة المحققة، ويتضمّن:

١ ـ اسم الرِّسالة ونسبتها إلى المؤلف.

٢ ـ التعريف بها.

٣ ـ وصف النسخة المعتمدة في التحقيق.

٤ ـ منهج التحقيق.

* * *

الفصل الأول
التعريف بالمؤلف

١ ـ اسمه ونسبه وولادته ونشأته[(١)]:

هو الشيخ الإمام العالم العلاّمة محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز بن أحمد بن عبدالرَّحيم ابن العالم الوليّ صلاح الدين الشهير بعابدين.

ولد سنة ثمانٍ وتسعين ومائة وألف، ونشأ في حجر والده الذي لم يكن عالماً، بل كان تاجراً عابداً صالحاً، فربّاه على الفضيلة، والهمَّةِ العاليةِ، فحفظ القرآن وهو صغير.

٢ ـ طلبه للعلم:

قرأ القرآن وجوّده وحفظه على الشيخ سعيد الحموي شيخ القرّاء

(١) أعيان دمشق ص٢٤٩؛ معجم المؤلفين (٩/٧٧)، الأعلام (٤٢/٦)، معجم المطبوعات (١٥٠/١)، ابن عابدين وأثره في الفقه الإسلامي ص٢٧٥.



بدمشق، وقرأ عليه: الميدانية والجزرية والشاطبية بعدما حفظها، وتلقّى عنه القراءات بأوجهها. ثم لزم الشيخ شاكر العقَّاد، وقرأ عليه المعقولات، وألزمه التحوّل إلى المذهب الحنفي بعد أن كان شافعياً، فتفقَّه فيه، وأخذ عنه الفرائض والأصول والحديث والتفسير والحساب والتصوّف، وقرأ عليه من الفقه: الملتقى والكنز والبحر والدراية والهداية، ثم شرع في قراءة (الدُّرّ المختار) التي لم يتمّها على شيخه الحلبي.

وكان شيخه العقَّاد يتفرَّس فيه الخير ويُحضره دروسَ أشياخه الذين أجازوه.

٣ ـ شيوخه:

من شيوخه:

- الشيخ يوسف شمس.
- الشيخ إبراهيم الرحيباني.
- الشيخ نجيب القلقى.
- الشيخ محمد شاكر العقاد.
- الشيخ حامد العطار.
- الشيخ سعيد الحلبي.
- الشيخ خالد النقشبندي.
- الشيخ سعيد الحموي.
- الشيخ كمال الدين الغزي.
- الشيخ خليل الخشة.
- الشيخ عبدالرحمٰن الطيبي.
- الشيخ صالح الكردي.

وغيرهم.





٤ ـ تلامذته:

ومن تلامذته الذين أخذوا عنه وانتفعوا به:

- الشيخ عبدالغني بن عابدين، وهو أخو الشيخ.
- الشيخ أحمد بن عبدالغني عابدين.
- الشيخ صالح بن حسن عابدين.
- الشيخ محمد جابي زاده.
- الشيخ يحيى السردست.
- الشيخ عبدالغني الغنيمي الميداني.
- الشيخ حسن البيطار.
- الشيخ محمد بن حسن البيطار.
- الشيخ أحمد الإسلامبولي.
- الشيخ حسين الرسَّامة.
- الشيخ يوسف بدر الدين المغربي.
- الشيخ عبدالقادر الخلاصي.

٥ ـ آثاره[١]:

ترك ابن عابدين ما يربو على ثلاثين مؤلَّفاً بين كتابٍ وحاشيةٍ ورسالة طُبع معظمها، وقد جمعت ضمن كتاب (رسائل ابن عابدين)؛ وهي:

- الإبانة عن أخذ الأجرة على الحضانة.
- إتحاف الذكيّ النبيه بجواب ما يقوله الفقيه.

(١) معجم المطبوعات (١/١٥٠).



- إجابة الغوث ببيانِ حال النقباء والنجباء والأبدال والأوتاد والغوث.

- أجوبةٌ محقَّقة عن أسئلة مفرَّقة.

- إعلام الأعلام بأحكام إقرار العام.

- الأقوال الواضحة الجلية في تحرير مسألة نقض القسمة، ومسألة الدرجة الجعلية.

- تحبير التحرير في إبطالِ القضاء بالفسخ بالغبن الفاحش بلا تعزير.

- تحرير العبارة فيمن أحقُّ بالإجابة.

- تحرير القول في فقه الفروع والأصول.

- تحفة النَّاسك في أدعية المناسك.

- تنبيه ذوي الأفهام على بطلان الحكم بنقض الدّعوى بعد إبرام العام.

- تنبيه ذوي الأفهام على حكم التبليغ خلف الإمام.

- تنبيه الرقود على مسائل النقود.

- تنبيه الغافل الوسنان في أحكام هلال رمضان.

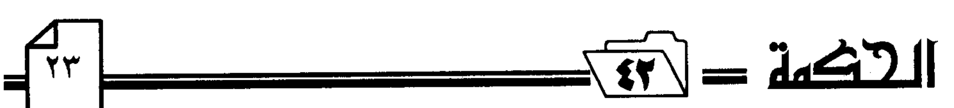
- الدّرر المضيّة في شرح نظم الأبحر الشعرية.

- الرَّحيق المختوم شرح قلائد المنظوم، لابن عبدالرزاق في الفرائض.

- ردُّ المحتار على الدرِّ المختار في الفقه والفتاوى، مجلدات - مطبوع.

- رفع الاشتباه عن عبارة الأشياء.

- رفع الانتقاض ودفع الاعتراض في قولهم الأيمان مبنيةٌ على الألفاظ لا على الأغراض.





- رفع الأنظار عمّا أورده الحلبي على الدُّرّ المختار.
- رفع التَّردد في عقد الأصابع عند التشهّد.
- سلّ الحسام الهندي لنصرة مولانا خالد النقشبندي.
- شرح الكافي في العروض والقوافي.
- شفاء العليل وبلُّ الغليل في حكم الوصية بالختمات والتهليل.
- العقود الدريّة في قول الواقف على فريضة الشرعية.
- العقود الدريّة في تنقيح فتاوى الحامدية.
- العقود اللآلي في أسانيد العوالي.
- عقود رسم المفتي.
- العلم الظاهر في النَّسب الطاهر.
- غاية البيان في أنَّ وقف الاثنين وقف لا وقفان.
- غاية المطلب في اشتراط الواقف عود النَّصيب إلى درجة الأقرب فالأقرب.
- فتح ربّ الأرباب على لبِّ الألباب شرح نبذة الإعراب.
- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة.
- الفوائد المخصصة بأحكام الحمّصة.
- مناهل السّرور لمبتغي الحساب بالكسور.
- منحة الخالق على البحر الرّائق.
- منّة الجليل لبيان إسقاط ما على الذمّة من كثير وقليل.

- منهل الواردين من بحار الفيض على ذخر المتأهلين.

- نسمات الأسحار على إفاضة الأنوار شرح المنار.

- نشر العرف في بناء بعض الأحكم على العرف.

وله تآليف غير مطبوعة[1]؛ أهمُّها: ذيلُ تاريخ المرادي المسمّى: سلك الدّرر، وحاشية على تفسير البيضاوي وعلى المطوّل.

٦ ـ مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

بلغ ابن عابدين في أواخر حياته من الشهرةِ ما لا مزيد عليه، فكان الوزراء والأمراء والعلماء والمفتون والقضاة والمشايخ يسعون إليه، وقد قصده النّاسُ من الأمصار البعيدة للقراءة عليه والأخذ عنه ولطلب الإجازة.

قال عنه (سركيس) في معجم المطبوعات[2]: (وقرأ عليه كتب الفقه وأصوله حتى برع وصار علاّمة زمانه)، وقال عنه (مردم بك) في أعيان القرن الثالث عشر[3]: (كان دائباً على إلقاء الدروس ونشر العلم، يحلُّ المشكلات بفهمٍ ثاقبٍ حتى صار مرجعاً للفتوى).

٧ ـ وفاته:

توفي يوم الأربعاء الحادي والعشرين من ربيع الثاني سنة (١٢٥٢هـ)، فكانت حياته قريباً من أربعٍ وخمسين سنةً هجرية، وكانت له جنازة حافلة ما عُهِدَ نظيرها. وبكاه الناسُ رجالاً ونساء، كباراً وصغاراً، وكان شيخه (سعيد الحلبي) حيًّا، فمشى في جنازته ورثاه وبكاه.

* * *

(١) معجم المطبوعات (١/ ١٥٠).

(٢) معجم المطبوعات (١/ ١٥٠).

(٣) أعيان القرن الثالث عشر ص٣٧.



الفصل الثاني
التعريف بالرسالة المحققة

١ ـ اسم الرسالة ونسبتها إلى مؤلفها:

هي: [الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة] تأليف محمد أمين بن عمر الشهير بعابدين.

٢ ـ التعريف بها:

هي رسالةٌ لطيفةٌ في سبع عشرة صفحة تقريباً، وكان ابن عابدين قد سوّدها، ولم يمتدّ به الأجل حتّى يبيّضها، لذا بقيت على مسوّدة المؤلّف ولم تصحَّح، وأبقى كثيراً من البياض في الأوراق وبين الأسطر، وهي في إعرابِ ألفاظٍ شاع استعمالُها بين علماء عصره ممّا في إعرابه إشكالٌ أو خفاء.

٣ ـ وصف النسخة المعتمدة في التحقيق:

اعتمدتُ في تحقيق الرسالة على النسخة المخطوطة الموجودة في مكتبة الأسد الوطنية تحت رقم (١٠٦٠٠)، كتبت بخطّ نسخيّ عاديّ (١١ق)، في كلّ ورقة حوالى سبعةٍ وعشرين سطراً.

وقد اخترت هذه النسخة لتكون أصلاً ورمزتُ لها بكلمة (الأصل). لأنّها الكاملة من حيث عناوين الكلمات، وإن ورد فيها بعض السقط الذي أتممته من النسخة (أ) وهي موجودة في كتابِ مطبوعٍ جمع مؤلفاته وهو: «ابن عابدين وأثره في الفقه الإسلامي» تأليف الدكتور محمد عبداللطيف صالح الفرفور. وقد جُمعت رسائله ضمن كتاب (رسائل ابن عابدين) لكنني لم أقف عليه.

كما نشرت الرّسالة ضمن كتاب (نصوص محقّقة في اللغة والنحو) لحاكم الضامن وفيها نقص.

والرّسالة موجودة في رسالة الجابي تحت رقم (٣٢) وقد ذكرها من أصحاب التراجم:

١ - مردم بك في أعيان القرن الثالث عشر ص٣٦.

٢ - هدية العارفين ٦/٣٦٧ ـ ٣٦٨.

٣ - دار الكتب المصرية ٢/١٤٨.

٤ - معجم المطبوعات العربية المعرّبة ١/١٥٣.

٥ - فهرست مخطوطات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص٢٢٠، تحت رقم (٥٠١٧).

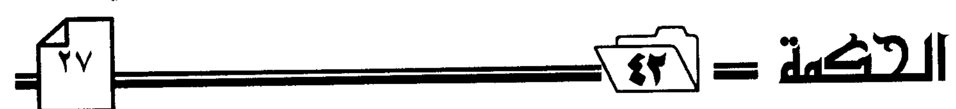
٦ - ابن عابدين وأثره في الفقه الإسلامي للفرفور ص٥٣٣.

٧ - التقرير العلمي العابديني: الفوائد العجيبة بخطّ المؤلّف (٩) ورقات مسوّدة مهمّشة بالحبر الأسود ٢٧ × ٢٢.

٨ - ظاهرية دمشق، وفيها نسختان خطيتان جديدتان، الأولى: تحت رقم (٨١٠٤)، والثانية: تحت رقم عام (٥٢٥١)، وكلٌّ منهما مجموع من مجاميع المخطوطات.

٤ ـ منهج التّحقيق:

كتبتُ الرّسالة بالخطِّ العربي المتعارف عليه مراعيةً علامات الترقيم، وقابلتها مع النسخة المطبوعة، ورمزتُ للمطبوعة بالحرف (أ) وأشرتُ في الحواشي إلى النقص أو الاختلاف بينهما، وخرّجت الآيات والقراءات القرآنية والشواهد الشعرية من مظانّها وعزوتُها إلى قائليها ما أمكنني ذلك،





وعرّفت بالأعلام الذين ورد ذكرهم؛ لغويين أو قرّاء أو شعراء... مع ذكر أهم المراجع التي ترجمت لهم، أمّا الأقوال والآراء التي ساقها للنحويين المتقدّمين والمتأخرين فقد أحلتُها إلى بعض الكتب المعروفة إن لم أتمكن من العودة إلى كتاب صاحب القول، ثم رتّبت أسماء المصادر والمراجع التي اعتمدتُ عليها حسب الترتيب الهجائي.



ثانياً- نسخة مكتبة الأوقاف العامة (٢٤٨٩٦):

وهي نسخة جيدة تقع في عشر أوراق، في كل صفحة خمسة وعشرون سطراً، سقطت منها الورقة قبل الأخيرة، وهي غير مؤرخة، عليها اسم السيد نعم. ثابت الآلوسي وختم المكتبة النعمانية بالمدرسة المرجانية، وقد رمزنا لها بالحرف (آ).

ثالثاً- نسخة مكتبة الأوقاف العامة (٦/٢٩):

وهي نسخة تامة جيدة غير مؤرخة، تقع في ثماني ورقات، في كل صفحة واحد وثلاثون سطراً، وقد رمزنا لها بالحرف (ب).

رابعاً- نسخة مطبوعة في (مجموعة رسائل ابن عابدين):

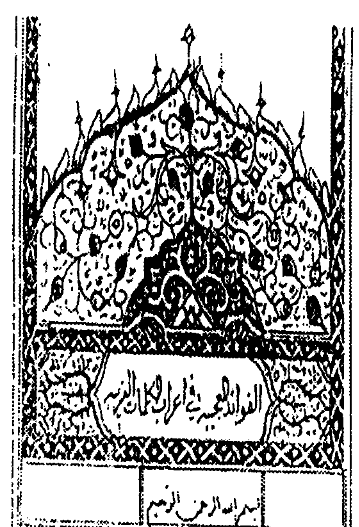
وهي الرسالة الحادية والثلاثون، وتقع في الصفحات ٣٣٠-٣٤٦ من الجزء الثاني.

وفي النسخة أخطاء طباعية كثيرة ومسائل ساقطة برمتها، فضلاً عن سقوط كثير من الأسطر والعبارات، وقد أشرت الى ذلك كله في حواشي التحقيق، ورمزنا لها بالحرف (م).

وقد أرفقت بنشرتي هذه صوراً للصفحة الأولى والصفحة الأخيرة من النسخ الأربع.

والحمدُ لله أولاً وآخراً، إنّه نِعْمَ المولى ونِعْمَ النصير.

٧٤٦



بسم الله الرحمن الرحيم

الصفحة الأولى من الأصل

٧٤٧



الصفحة الأخيرة من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الصفحة الأولى من أ

القسم الثاني

النصُّ المحقَّق

الحمدُ لله وحده، وصلّى اللَّهُ على مَنْ لا نبيَّ بعده، وآله الطّاهرين وصحابته أجمعين.

وبعد:

فيقولُ فقير رحمةِ ربِّه، وأسيرُ وصمةِ ذنبه، محمد أمين ابن عابدين:

قد عَنَّ لي الكلامُ على بعض ألفاظٍ شاع استعمالها بين العلماءِ، وهي ممّا في إعرابه أو معناهُ إشكالٌ أو خفاءٌ، بعباراتٍ تحلُّ العقالَ، وتوضحُ المقالَ، وسمّيتُها: (الفوائدُ العجيبة في إعراب الكلماتِ الغريبة)، واللَّهُ المستعانُ وعليه التُّكلان:

منها: قولهم: [هلم جرًّا]، فهلمَّ بمعنى تعال[1]، وهو مركب من هاء التنبيه ومن[2] لُمَّ؛ أي: ضمَّ نفسك إلينا. واستُعمل استعمالَ البسيط يستوي فيه الواحدُ والجمعُ والتَّذكيرُ والتأنيث عند الحجازيين، كذا في القاموس[3]، وسبقه إلى ذكره صاحبُ الصِّحاح[4]، وتبعه

(١) هلمَّ بمعنى: أقبل.
لسان العرب (هلم) (١٢٧/١٥). وانظر: همع الهوامع (١٢٦/٥).

(٢) لَمَّ به وألَمَّ والتمَّ: نزل.
لسان العرب (لمم) (٣٣٣/١١).

(٣) القاموس المحيط (١٥٢٥/٢): (لَمَّه: جَمَعَه، والله تعالى شَعَثَهُ: قارب بين شتيت أمره).

(٤) الصحاح (٢٠٣١/٥ ـ ٢٠٣٢).



الصغاني[1]، فقالا: (تقولُ؛ كان ذلك عام كذا وهلمَّ جرًّا إلى اليوم)[2]. انتهى.

ولا يخفى عدمُ جَرَيان ما قاله في القاموس في مثل هذا.

وتوقف الجمال ابن هشام[3] في كونِ هذا التّركيب عربيًّا محضاً، وساق وجوه توقّفه في رسالة له[4]، وأجابَ عن ذكره في الصّحّاح ونحوه.

وذكر ما للعلماءِ في إعرابه ومعناه وما يرد عليه، ثمَّ قال[5]: (فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربياً)، فنقول[6]: (هَلُمَّ، هذه هي القاصرة التي بمعنى: اِئْتِ وتعالَ، إلاّ أنَّ فيها تجوّزين:

أحدهُما: أنّه ليس المرادُ بالإتيان هنا المجيءُ الحسيّ، بل الاستمرار على الشيء والمداومةُ عليه، كما تقول: امشِ على هذا الأمرِ وسِرْ على هذا المنوال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ﴾ [ص: ٦]، المراد بالانطلاق ليس الذّهابُ الحِسيّ، بل انطلاق الألسنةِ

(١) الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي العدوي العمري الإمام رضي الدين، ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة. سمع من النّظام وكان إليه المنتهى في اللغة، له من التصانيف: مَجمع البحرين في اللغة، التكملة على الصحاح، العُباب، الشوارد في اللغات، شرح أبيات المفصّل... مات سنة خمس وستمائة.
بغية الوعاة (١/٥١٩ ـ ٥٢٠).

(٢) الصحاح (٢/٦١١).

(٣) عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري الشيخ جمال الدين الحنبلي. ولد في ذي القعدة سنة ثمانٍ وسبعمائة. وله: تعليق على ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، والتوضيح على الألفية، وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، وشذور الذهب، وقطر الندى، والتذكرة... وغير ذلك. توفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة.
إشارة التعيين ص٣٤٨، بغية الوعاة (٢/٦٨ ـ ٦٩)، الموسوعة (٢/١٤٢٨).

(٤) جمع السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر بعضاً من رسائله. انظر: (٦/١٣٠).

(٥) (٦) الأشباه والنظائر (٦/١٦٧).

بالكلام، ولهذا أعربوا (أن)[1] تفسيريةً، وهي إنّما تأتي بعد جملةٍ فيها معنى القول؛ كقوله: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، والمراد بالمشي ليس المشي على الأقدام، بل الاستمرار والدّوام؛ أي: دوموا على عبادةِ أصنامكم، واحبسوا أنفسكم على ذلك.

الثاني: أنّه ليس المرادُ الطلبَ حقيقةً، وإنَّما المرادُ الخبر، وعبَّر عنه بصيغةِ الطّلب كما في قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢][2]، ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥][3]، وجرًّا[4] مصدرُ جرَّه يجرُّه إذا سحبه. ولكن[5] ليس المرادُ الجرَّ الحسيّ، بل المرادُ التعميم، كما استعمل السَّحبُ بهذا المعنى. ألا ترى أنَّه يقال: هذا الحكمُ منسحبٌ على كذا؛ أي: شاملٌ له. فإذا قيل: كان ذلك عام كذا وهلمَّ جرًّا، فكأنَّه قيل: واستمرَّ ذلك في بقية الأعوام استمراراً[6]، أو استمرَّ مستمرًّا على الحال المؤكّدة، وذلك ماشٍ في جميع الصور. وهذا هو الذي يفهمه النَّاسُ في هذا الكلام. وبهذا التأويل ارتفع إشكالُ العطف؛ فإنَّ هلمَّ حينئذٍ خَبَرٌ، وإشكالُ التزام إفراد الضمير، إذ فاعلُ هَلُمَّ هذه مفرد أبداً، كما تقول: واستمرَّ ذلك أو[7] استمرَّ ما ذكرتُه.

ومنها: قولهم: [ومن ثم][8]. وهي في الأصل موضوعةٌ للمكان

---

(١) مغني اللبيب ص١٩٦.

(٢) قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٢﴾﴾ [العنكبوت: ١٢].

(٣) قال تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴿٧٥﴾﴾ [مريم: ٧٥].

(٤) وردت في المخطوط: وجرّى.

(٥) في الأشباه والنظائر ما يلي: ولكن ليس المرادُ التعميم كما استعمل السَّحبُ.

(٦) في الأشباه: استمراراً فهو مصدر.

(٧) في المخطوط: «واستمر» وما أثبته من (أ).

(٨) قال ابن يعيش: (وأمّا (ثَمّ) فإشارة إلى المكان البعيد، جعلوا لفظه وصيغته تدلُّ على=





البعيد، وإذا وقعت في عباراتهم يقولون: ومن هناك أو من هنا؛ أي: من أجل ذلك كان كذا، فإذا فسَّروها بهناك، ففيه تجوّزٌ من جهةٍ واحدةٍ وهي استعمالها في المكان المجازي. وإذا فسَّروها بهنا ففيه تجوّزان:

الأول: كونها في القريب، ولكن الجمعَ بين تفسيرها (بهنا) القريب، وبين قولهم: (أي من أجل ذلك) كما وقع للعلاّمة الجلال المحليّ[1] في شرح[2] جمع الجوامع[3]، فيه منافاة؛ لأنَّ (ذلك) من إشارات البعيد، اللَّهمَّ إلاَّ أنْ يُقال: استُعمل (هنا) في البعيد مجازاً، وذلك في القريب كذلك، أو يقال كما قال بعضهم: أشار أولاً بهنا إلى قرب المُشارِ إليه لقرب محلّه وما فهم منه.

وثانياً: (بذلك) إلى بعده باعتبار أنَّ المعنى غيرُ مدرك حسّياً، فكأنَّه بعيد. وفي شرح التسهيل للدماميني[4] ما نصُّه: وانظر في قول العلماءِ ومن

= بُعْدٍ، فلم يحتاجوا إلى قرينة من كاف خطاب أو لام؛ إذ نفسُ الصيغة تدلُّ على ذلك، فإذا قلت: (هناك) دلّت الكاف على مثل ما يدلُّ عليه (ثَمَّ) بمجردها).
شرح المفصل (١٣٨/٣).

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد المحلي جلال الدين المصري الفقيه الشافعي، ولد ٧٩٠هـ وتوفي سنة ٨٦٤هـ، من تصانيفه: الأنوار المضيّة في مدح خير البريّة، تسهيل الفوائد لم يكمل، تفسير القرآن إلى سورة الإسراء أكمله جلال الدين السيوطي (المسمى الجلالين)، شرح الإعراب عن قواعد الإعراب، شرح جمع الجوامع للسبكي في الأصول، شرح مقصورة ابن حازم.
هدية العارفين (٢٠٢/٦)، الموسوعة (١٩٥٨/٢).

(٢) في (أ): (في شرحه) بدلاً من: (في شرح).

(٣) اسم الكتاب في الموسوعة (١٩٥٨/٢): «البدر الطالع في حلّ جمع الجوامع» ولم أقف على هذه التسمية في كشف الظنون.

(٤) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بدر الدين، المعروف بالبدر الدماميني، ولد سنة ثلاث وستين وسبعمائة، ومات في الهند سنة سبع وثلاثين وثمانمائة، له من التصانيف: تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، وشرح التسهيل، وشرح البخاري، وجواهر البحور في العروض وغير ذلك.
انظر: البغية (٦٦/١، ٦٧).

ثمَّ كان كذا، هل معناه هنالك؛ أي: التي للبُعد أو معنى هنا التي للقرب؟ والظّاهر هو الثاني. انتهى.

ثمَّ[(١)] ينبغي التأمّلُ في علاقةِ هذا المجاز وفي قرينته، ويمكن أن تجعل العلاقة المشابهة، فإنَّ المعنى محلٌّ للفكر[(٢)] وتردّده إليه بملاحظته المرّة بعد الأخرى، كما[(٣)] أنَّ المكان محلٌّ للجسم، والقرينةُ استحالةُ كون المعنى أو الألفاظ مكاناً حقيقيًا. وقال بعضهم في قول ابن الحاجب[(٤)]: «ومن[(٥)] ثمَّ اختلف في (رحمٰن)[(٦)]».

قوله: ومن ثمَّ إشارة[(٧)] إلى المكان الاعتباري كأنَّ[(٨)] شبه الاختلاف المذكور في شرط تأثير الألف والنون أنه انتفاء «فعلانة» أو وجود «فعلى» بالمكان في أنَّ كلًّا منهما منشأ أمرٍ إذ المكانُ منشأُ النباتات، والاختلاف المذكورُ منشأ اختلافٍ آخر، وهو الاختلاف في صرف رحمن، فجعل

---

(١) في (أ): ثمَّ مما ينبغي.
(٢) في (أ): وحده إليه.
(٣) في (أ): كما أنَّ المكان محلٌّ للجسم والتّردد إليه بإثباته المرةَ بعد الأخرى أو الإشارة للألفاظ فإنَّها محلٌّ للمعنى كما أنَّ المكان...
(٤) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس العلاّمة جمال الدين أبو عمر ابن الحاجب، ولد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة. صنّف في النحو: الكافية وشرحها ونظمها، الوافية وشرحها... وفي التصريف: الشافية والوافية وشرحها، وله الأمالي في النحو. مات سنة ستٍّ وأربعين وستمائة.
وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٢٤٨)، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين اليماني ص٢٠٤، ٢٠٥، بغية الوعاة (٢/١٣٤، ١٣٥).
(٥) قال ابن الحاجب: (ما فيه ألف ونون إن كان اسماً فشرطه العلمية كعمران، أو صفة، فانتفاء فعلانة، قيل: وجود فعلى، ومن ثمَّ اختلف في رحمٰن دون سكران وندمان). شرح الكافية (١/٦٠).
(٦) في المخطوط: (ر) زائدة: اختلف في ر «رحمٰن».
(٧) في (أ): الإشارة.
(٨) في (أ): كأنَّه.



الاختلافَ المذكورَ في إفراد المكانِ ادعاءً. ثم شبَّه المكانَ الاعتباري بالمكانِ الحقيقي لاشتراكهما في المكانيّة، فذكر اللّفظ الموضوعَ للمكان. انتهى.

ومنها: قولهم: [أيضاً]. هو مصدرُ آضَ[1] يئيض[2]. وأصلُ آض أَيَضَ؛ كباع، تحرّكت الياءُ وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً. وأصلُ يئيضُ يَئْيِضُ بوزن[3] يَفْعِلُ. نقلت[4] حركة الياء إلى الهمزة. وأمّا إعرابُه فذكر ابن هشام في رسالة[5] تعرّض فيها للمسألة: أنَّ جماعةً توهّموا أنَّه[6] منصوب على الحال من ضمير (قال) وأن التقديرَ: وقال[7] آيضاً؛ أي: راجعاً إلى القول، وهذا لا يحسن تقديره إلاَّ إذا كان هذا القول صَدَرَ من القائل بعد صدور القول السَّابق[8] له، وليس ذلك بشرط بل تقول[9]: (قلتُ اليومَ كذا)، و(قلت أمسِ أيضاً) وكتبت اليومَ وكتبتُ أمس أيضاً. قال: [10](والذي يظهر لي أنّه مفعول مطلق حُذِفَ عامِلُه أو حالٌ حُذِفَ عاملُها وصاحبها، أي: [أرجِعُ إلى الأخبارِ رجوعاً ولا أقتصرُ على ما قدّمت أو أُخْبِرُ راجعاً][11].

(١) في الأصل: (أضّ) بدلاً من: (آض).
(٢) الأضُّ المشقَّة؛ أضَّه الأمرُ يَؤُضُّهُ أضًّا: أحزنه وجَهَدَه.
لسان العرب (أضض) (١/١٥٧).
(٣) في (أ): (بزنة) بدلاً من: (بوزن).
(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
(٥) في الرسالة: (وقلتُ أمسِ أيضاً: كذا).
(٦) في (أ): (أن) بدلاً من: (أنّه).
(٧) في الأصل وقال (أيضاً)، وما أثبته من (أ) وهو الصحيح.
(٨) في الرسالة تتمة للكلام: بعد صدور القول السابق له حتّى يصحّ أن يقال: إنّه قال راجعاً إلى القول بعدما فَرَغ منه، وليس ذلك بشرط...
(٩) في الأصل: (نقول) وما أثبته من (أ).
(١٠) الأشباه والنظائر (٦/١٥٨).
(١١) في نصّ الرسالة: (وذلك أنّك قلت: وقال فلان: ثمّ استأنفتَ جملةً فقلت: أرجعُ إلى الأخبار...).

فهذا هو الذي يستمرُّ في جميع المواضع. ومما يؤنسك[1] أنَّكَ تقول: (عنده مالٌ وأيضاً علمٌ)، فلا يكون قبلَها ما يصلحُ للعملِ فيها. فلا بدَّ حينئذٍ من التَّقدير. واعلم أنَّها إنَّما تستعمل في شيئين بينهما توافق، ويغني كلٌّ منهما عن الآخر، فلا يجوز: (جاء زيدٌ أيضاً)، ولا (جاء زيدٌ ومضى عمرو أيضاً)، ولا (اختصم زيدٌ وعمرو أيضاً). انتهى ملخصاً.

ومنها: قولهم: [اللَّهمَّ إلاَّ أن يكون كذا ونحوه].

أقول: أصله[2] يا اللَّهُ حذف حرفُ النِّداءِ وعُوِّضَ عنه الميم للتّعظيم والتَّفخيم، ولا تدخلُ عليها «يا»، فلا يقال: يا اللهمَّ إلاَّ شذوذاً في الشعر[3] كما قال ابن مالك[4]:

(١) في (أ): (وممّا يؤنسك بأنَّ العامل محذوفٌ أنك تقول...).

(٢) قال السيوطي: (اختلف في اللهم: فمذهب البصريين: أنّ الميم عوض من حرف النداء، ومذهب الكوفيين: أنها بقية من جملة محذوفة والأصل: يا الله أمنّا بخير. وينبني على هذا الخلاف جواز إدخال (يا) على اللهم، فعند البصريين لا يجوز، لأنّه لا يجمع بين العِوَض والمعوض. وعند الكوفيين يجوز؛ لأنَّ الميم على رأيهم ليست عوضاً من ياء).
همع الهوامع (٣/٣٥٦)، المقتضب (٤/٢٤٢).

(٣) قال ابن يعيش: (لا يجتمع (يا) مع الميم إلاَّ في شعر أنشده الكوفيون لا يُعرف قائله، ويكون ضرورة. وذلك قوله:
إنـي إذا مـا حَـدَثٌ ألـمّـا ... دعـوتُ يـا الـلـهـمَّ يـا الـلَّـهـمّـا
شرح المفصل (٢/١٦).

(٤) محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك. العلاّمة جمال الدين أبو عبدالله الطائي الجيّاني الشافعي النحوي. ولد سنة ستمائة. أو إحدى وستمائة، توفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة.
إشارة التعيين ص٣٢٠، البلغة ص٢٢٩، بغية الوعاة (١/١٣٠ ـ ١٣٦).
من مشايخه: أبو صادق الحسن بن صباح، وأبو الحسن السخاوي، من تلامذته: النووي، العلم الفارقي. من مصنفاته: الألفية في النحو «تسهيل الفوائد» نحو: الكافية الشافية، أرجوزة وشرحها لامية الأفعال.
إشارة التعيين ص٣٢٠، البلغة ص٢٢٩، بغية الوعاة ١/١٣٠ ـ ١٣١، الموسوعة (٣/٢١٨٦).





والأكـثـرُ الـلَّـهـمَّ بـالـتّـعـويـضِ   وشـذَّ يـا الـلَّـهـمَّ فـي قـريـضِ[1]

ثمَّ الشَّائعُ استعمالُها في الدّعاء، لذا قال بعض السَّلف: (اللّهمَّ) مَجْمَعُ الدُّعاءِ، وقال بعضهم[2]: الميم في قول: اللهمَّ فيه تسعةٌ وتسعون اسماً من أسماء الله تعالى. وأوضحه بعضُهم بأنَّ الميمَ تكون علامةً للجمع لأنَّكَ تقول: (عليه) للواحد، و(عليهم) للجمع، فصارت الميمُ في هذا الموضع بمنزلة الواو الدَّالة على الجمع في قولك: ضربوا وقاموا، فلمّا كانت كذلك زيدت في آخر اسم الله تعالى تُشعر وتؤذن بأنَّ هذا الاسم قد اجتمعت فيه أسماء الله تعالى كلها، فإذا قال الدّاعي: اللهمَّ، فكأنَّه قال: يا الله الذي له الأسماء الحسنى. قال: ولاستغراقه أيضاً لجميع أسماء الله تعالى الحسنى وصفاته لا يجوز أن يوصف؛ لأنّها قد اجتمعت فيه، وهو حجّة لما قال سيبويه[3] في منعه وصفه[4]. انتهى.

ثمَّ إنَّهم قد يأتون بها قبل الاستثناء إذا كان الاستثناءُ نادراً غريباً،

---

(١) قال ابن مالك في الألفية:
وبـاضـطـرارٍ خُـصَّ جَـمْـعُ «يـا» و«أَلْ»   إلاّ مـع «الله» ومَـحْـكِـيِّ الـجُـمَـلْ
والأكـثـرُ «الـلَّـهُـمَّ» بـالـتـعـويـضِ   وشَـذَّ «يـا الـلـهـمَّ» فـي قـريـضِ
في شرح ابن عقيل (٢/٢٤٢): «والأكثر في نداءِ اسم الله «اللَّهُمَّ» بميم مشدودة مُعَوَّضةٍ من حرفِ النِّداء وشذَّ الجمعُ بين الميم وحرف النِّداء في قوله:
إنِّـي إذا مـا حَـدَثٌ أَلَـمَّـا   أقـولُ: يـا الـلَّـهُـمَّ يـا الـلَّـهُـمَّـا
(٢) معاني القرآن (١/٢٠٣).
(٣) عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين، سيبويه أبو بشر، لقب سيبويه ومعناه رائحة التفاح، نشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب والأخفش، وعيسى بن عمرو، مات سنة ثمانين ومائة.
انظر: البغية (٢/٢٢٩ ـ ٢٣٠).
(٤) قال سيبويه: «وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسمَ، من قِبَلِ أنَّه صار مع الميم عندهم بمنزلةِ صوتٍ كقولك: يا هَنَاهُ».
الكتاب (٢/١٩٦)؛ شرح المفصل (٢/١٧).

كأنّهم لندوره استظهروا بالله في إثباتِ وجوده. قال بعض الفضلاء: وهو كثيرٌ في كلام الفصحاء كما قال المُطرِّزيّ[1] نبّه على ذلك الطيبي[2] في سورة المدّثر، وفي الكشف بعد كلام. وأمّا نحو قولهم: اللّهمَّ إلاَّ أن يكون كذا، فالغرضُ أنَّ المستثنى مستعانٌ بالله تعالى في تحقيقه تنبيهاً على ندرته، وأنّه لم يأتِ بالاستثناء إلاَّ بعد التَّفويض لله تعالى. انتهى.

وذكر العلاَّمة المحقق صدر الشّريعة[3] في أوائل كتابه التوضيح[4] شرح التنقيح أنّ الاستثناء المذكور مُفْرَغٌ من أعمِّ الظروف؛ لأنَّ المصادر قد تقعُ ظروفاً؛ نحو: آتيكَ طلوعَ الفجرِ؛ أي: وقت طلوعه. انتهى.

وأوضح ذلك العلاّمة بدر الدين الدّماميني في شرحه على المغني عند

---

(١) ناصر بن عبد السيّد بن علي الخوارزمي المطرّزي، أبو الفتح ابن أبي المكارم الحنفي. ولد سنة (٥٣٨هـ) ثمان وثلاثين وخمسمائة. من مشايخه: أبو المؤيد بن أحمد بن علي المكيّ. وفاته: توفي سنة (٦١٠هـ) عشر وستمائة. من مصنفاته: شرح المقامات للحريري، ومقدّمة في النحو؛ والإقناع في اللغة؛ كتاب (المُغرِب) تكلّم فيه على الألفاظ التي يستعملها فقهاء الحنفية وهو لهم مثل: «الأزهري» للشافعية.
الموسوعة (٣/٢٧٤٧ ـ ٢٧٤٨).

(٢) الطِّيبي: ابن محمد بن عبدالله الطِّيبي، شرف الدين. من مشايخه: أبو حفص السهروردي، وفاته: سنة (٧٤٣) ثلاث وأربعين وسبعمائة. من مصنفاته: شرح الكشّاف، البيَان في المعاني، والبيان وشرحه، وأمرَ بعض تلامذته باختصاره على طريقة نهجها له وسمّاه: (المشكاة) و(التفسير).
الموسوعة (١/٨٠٥ ـ ٨١٢).

(٣) صدر الشريعة: عبيدالله بن مسعود بن تاج الشريعة عمر بن صدر الشريعة الأول أحمد بن جمال الدين عبيدالله المحبوبي البخاري الفقيه الحنفي المعروف بصدر الشريعة الثاني. توفي (٧٤٧هـ) سبع وأربعين وسبعمائة. من مصنفاته: تعديل العلوم، تنقيح الأصول، التوضيح في حلِّ غوامض التنقيح، شرح فصول الخميس في النحو، والوشاح في المعاني والبيان.
هدية العارفين (٥/٦٤٩).

(٤) اسمُ الكتاب في كشف الظنون: التّوضيح في حلِّ غوامض التّنقيح.





الكلام على (عسى)، عند قول المغني[1]: «ولكن يكون الإضمارُ في (يقومُ) لا في (عَسى)، اللهمَّ إلاَّ أن تقدّر العاملين تنازعا زيداً» فقال: الاستثناء في كلام المصنِّف مُفَرَّغٌ من الظرف، والتقدير: ولكن يكون الإضمار في (يقومُ) لا في (عسى) كلَّ وقتٍ إلاَّ وقت أن تقدّر العاملين تنازعا ووقع التَّفريغ في الإيجاب لاستقامة المعنى، نحو: (قرأتُ إلاَّ يوم كذا)، ثمَّ حذف الظرف بعد (إلاّ)، وأُنيب المصدرُ عنه كما في: (أجيئك يومَ قدوم الحاجّ) واللَّهم معترض. وانظر موقعها هنا. فقد وقع في النِّهاية أنَّها تستعمل على ثلاثة أنحاء:

أحدها: أن يُراد بها النّداء المحض، كقولك: (اللَّهمَّ ارحمنا).

والثاني: أن يذكره المجيبُ تمكيناً للجواب في نفس السامع. يقول لك القائل: (أقامَ زيدٌ؟) فتقول أنت: (اللَّهمَّ لا).

والثالث: أن يستعمل دليلاً على النُّدرة[2] إلخ، فأفاد أنها تدل على أنَّ ما بعدها نادرٌ بالنظر إلى ما بعدها وإن كان في نفسه غيرُ نادرٍ فَلْيُتَأَمَّل. ثمَّ اعلم أنَّ قوله: (ووقعَ التفريغ في الإيجاب) فيه نظر؛ لأنَّ قول المغني يكون[3] الإضمار في (القوم) لا في (عسى) إلخ معناه: لا يكون الإضمار في (عسى) في وقت من الأوقات إلاَّ في كذا، فالوقت المقدَّر نكرةٌ في سياق النّفي، فالاستثناء بعدها استثناء من المنفي كما في قولك: (لا يأتينا زيدٌ إلا يوم كذا). نعم؛ قد يعبّرون بنحو قولك: (هذا ضعيف إلاّ إذا حُمل

(١) مغني اللبيب، ص٢٠٤، العودة إلى شرح التسهيل (٣٠٠/١)، الهمع (١٤٥/٢).

(٢) في (أ): زيادة وهي ما يلي: [أن يُستعمل دليلاً على الندرة وقلَّةِ وقوعِ المذكور كقولك: (أنا لا أزورك اللهم إذا لم تدعني)، ألا ترى أنَّ وقوعَ الزيارة مقرونة بعدم الدعاء. انتهى. وظاهره أن المعنى الأوّل والثاني لا يأتيان هنا، وفي تأتّي الثالث في هذا المحلّ نظر. انتهى كلام الدماميني.
لعلَّ وجه النظر أنَّ قول ابن الأثير في النهاية: (ألا ترى) إلخ، يفيد أنّه لا بدَّ أن يكون ما بعدها نادراً في نفسه، وقد يقال: لا يلزمُ ذلك بقرينة قوله: (يُستعمل دليلاً على الندرة إلخ)].

(٣) في (أ): وكونُ.

على كذا)، فهو استثناء مفرّغ في الإثبات صورةً، لكنّه في المعنى نفيٌ؛ لأنَّ معنى ضعيف أنَّه لا يُعْتَدُّ[1] أو لا يصحُّ.

وقال في المغني آخر الكتاب في أوَّل الباب الثامن ما نصُّه[2]: (السادس: وقوعُ الاستثناء المفرّغ في الإيجاب؛ نحو: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢] انتهى)[3].

ومنها: قولهم: [لا بدَّ من كذا]؛ أي: لا مفارقة[4]. وقد يُفَسَّرُ بـ(وَجَبَ) وذلك؛ لأنَّ أصله في الإثبات: بَدَّ[5]، الأمرَ: فَرَّقَ، وتبدَّد: تفرَّق[6]. وجاءت الخيل بَداداً؛ أي: متفرقةً، فإذا نفى التفرّق والمفارقة بين شيئين حصل تلازم بينهما دائماً، فصار أحدهما واجباً للآخر[7]. ومن ثمَّ فسَّروه بـ(وجب)، وبُدَّ: اسم[8] مبني على الفتح مع (لا) النافية لأنَّه اسمها والخبر محذوف؛ أي: (لنا)، أو نحوه، وقد يُصرح به، وذكر الغزي[9] في

---

(١) في (أ): لا يُعْتَمَدُ عليه مثلاً.
(٢) قال في المغنى: (السادسة: وَقَع الاستثناء المفرّغُ في الإيجاب في قوله: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] و﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢]) ص٨٨٦.
(٣) في (أ): سقطت كلمة (انتهى). وفيه ما يلي بعد الآيتين: لما كان المعنى وأنَّها لا تسهل إلاَّ على الخاشعين، ولا يريدُ اللَّهُ إلاَّ أن يتمَّ نوره. انتهى.
(٤) لسان العرب (بدد) (١/٣٣٩)؛ والقاموس المحيط (١/٣٩٣).
(٥) في الأصل: (به) وما أثبته من (أ) وهو الصحيح.
(٦) لسان العرب (بدد) (١/٣٣٧)؛ والصحاح (٢/٤٤٤).
(٧) في (أ): الآخرون.
(٨) مغني اللبيب (٣/٢٩١).
(٩) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن بدر الغزي العامري أبو الفضل الدمشقي الشافعي. ولد سنة ٨٦٢هـ، وتوفي سنة ٩٣٥هـ. من تصانيفه: أدب القاضي، أرجوزة في الظاآت، الإفصاح عن لبِّ الفوائد والتلخيص والمفتاح في المعاني والبيان، ألفية في الطب، ألفية في اللغة، نظم جمع الجوامع...
هدية العارفين (٥/٢٣٣).



حواشي المطوّل[1] أن الجار والمجرور متعلق بالمنفي[2]، أعني بُدَّ[3] على قول البغداديين حيث أجازوا (لا طالعَ جبلاً) بترك تنوين الاسم المطول إجراءً له مجرى المضاف، والبصريون أوجبوا في مثله تنوين الاسم. وجعلوا متعلّق الظرف فيما بُني الاسم فيه على الفتح كما فيما نحنُ[4] فيه محذوفاً فهو[5] خبر المبتدأ؛ أي: لا بدَّ ثابت لها.

وقوله: (من كذا) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: البدُّ المنفيّ من كذا، وهذه الجملة الاسميّة التبيينيةُ لا محل لها من الإعراب؛ لأنّها جملةٌ مستأنفةٌ لفظاً، ويجوز أن يكون (من كذا) متعلّقاً بما دلَّ عليه (لا بدَّ) أي: لا بدَّ من كذا، وقد أشار الشريف[6] في أواخر (بيان المفتاح) إلى أنَّ الظرف في مثله

---

(١) واسمه في كشف الظنون في شرح الشواهد: التلخيص. كشف الظنون ٤٧٨/١. وهو حاشية على كتاب المطوّل لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، والمطول وهو شرح لكتاب (تلخيص المفتاح في المعاني والبيان) للشيخ الإمام جلال الدين محمد بن عبدالرحمٰن القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق المتوفى سنة ٧٣٩ تسع وثلاثين وسبعمائة، ذكر أنَّ القسم الثالث من مفتاح العلوم أعظم ما صُنّف في علم البلاغة نفعاً، لكن كان غير مصون عن الحشو والتطويل فصنّف هذا التلخيص متضمناً ما فيه من القواعد، وهو على مقدمة وثلاثة فنون. الكشف (٤٧٣/١). وقد أقيم على المطول ما يربو على خمس وعشرين حاشية، كما أقيم على التلخيص للغزي حواشي كثيرة. الكشف (٤٧٤/١ ـ ٤٧٨).

(٢) في (أ): مُتَعَلِّقُ المنفي.

(٣) في الأصل: به، وما أثبته من (أ) وهو الصحيح.

(٤) في الأصل: في ما نحن.

(٥) في (أ): هو.

(٦) علي بن السيد محمد بن علي الجرجاني أبو الحسن، الشهير بالشريف، ولد بجرجان سنة ٧٤٠هـ، وتوفي بشيراز سنة ٨١٦هـ، له من التصانيف: الإشارات والتنبيهات، تعريفات السيد، حاشية على أوائل التلويح للتفتازاني، حاشية على شرح الكافية للرضي، حاشية على المطوّل للتفتازاني في المعاني والبيان، المصباح في شرح المفتاح للسكاكي، وغير ذلك.
هدية العارفين (٧٢٨/٥).

خبر لـ(لا) حيث قال في قوله: (لا تَلَقِّيَ[1] لإشارته) أن (لإشارته) ليس معمولاً للتلقي وإلاّ لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر (لا)، فتأمّل وقِسْ على ما ذكر نظائر هذا التركيب. انتهى.

أقول: هذا ظاهرٌ فيما إذا قيل: لا بدَّ من كذا. أمَّا إذا قيل: (لا بدَّ لكذا[2] من كذا)، فالخبر هو الظرف الأوّل إلاَّ أن يقال من تعدّد الأخبار تأمل.

ثمَّ[3] في قوله: (ويجوز أن يكون متعلقاً بما دلَّ عليه (لا بدَّ)؛ أي: لا بدَّ من كذا)؛ فيه نظر، إذ لا فرقَ بين هذا المقدَّر والمذكور، فلا حاجة إلى تقديره تأمّلُ هذا[4]، ووقع في بعض العبارات: (لا بدَّ وأن يكون)، واستعمله السَّعد[5] في كتبه أيضاً. وقال الغزي: إنَّ الواو مزيدة في الخبر. وقال بعض المحققين: هذه الواو للّصوق؛ أي: لزيادة لصوق (لا) بالخبر. انتهى.

وفيه بحث، فإنَّ الكون المنسبك من (أنْ) والفعل لا يصلح أن يكون خبراً هنا[6]، فإن قيل: حَذْفُ الجار بعد (أنْ) و(أنَّ) مُطَّرِد؛ قلنا: إذا قدَّر الجار يكون لغواً متعلقاً بقوله: (بدَّ)، والخبر محذوف كما مرَّ، على أنَّ

---

(١) في الأصل: لا نلقى.

(٢) سقطت (من) من الأصل وأثبتها من (أ).

(٣) سقطت من (أ).

(٤) في (أ): إلى تقدير هذا.

(٥) مسعود بن عمر بن عبدالله الشيخ سعد الدين التفتازاني. ولد سنة ثنتي عشرة وسبعمائة. أخذ عن القُطب والعَضُد. له شرح العضد، مطوّل وآخر مختصر، تركيب الجليل في النحو، شرح تصريف العزي، الإرشاد في النحو، شرح الكشاف المختصر من شرح تلخيص المفتاح في المعاني. مات سنة إحدى وتسعين وسبعمائة.
بغية الوعاة ٢/٢٨٥، هدية العارفين (٦/٤٢٩ ـ ٤٣٠).

(٦) في المخطوط معنا، وما أثبته من (أ).

صاحب المغني[1] لا يثبت واواً للّصوق كما ذكره بعد الفضلاء، ورجّح أنَّ الواو هنا زائدة، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها، ورأيتُ في بعض الهوامش أنَّه روي عن أبي سعيد[2] السِّيرافي في كتاب سيبويه أنَّه قال[3]: (تجيءُ (الواو) بمعنى (من)، فإن ثبت ذلك يكون حملُ الواو هنا عليه أولى من دعوى زيادتها، فليراجع).

ومنها: قولهم: [هو كذا لغةً أو اصطلاحاً]. قال ابن الحاجب: إنَّه منصوب على المفعولية المطلقة، وأنّه من المصدر المؤكد لغيره، صرّح به في أماليه[4].

وفيه نظر من وجهين:

الأوّل: أنّ اللغة ليسَت اسماً للحدث.

والثاني: أنَّها لو كانت مصدراً مؤكداً لغيره لكانت إنَّما كانت تأتي بعد

---

(١) ذكر ابن هشام في المغني من معاني الواو: [العاشر: الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها، وإفادة أنَّ اتّصافه بها أمرٌ ثابتٌ]. انظر: الجنى الداني ص١٦٨.

(٢) الحسن بن عبدالله القاضي أبو سعيد السيرافي، ولد قبل السبعين ومائتين، له من التصانيف: شرح كتاب سيبويه، ألفات القطع والوصل، الإقناع في النحو، الوقف والابتداء.
انظر: وفيات الأعيان (٢/٧٨)، سير أعلام النبلاء (١٦/٢٤٧)، بغية الوعاة (١/٥٠٧ - ٥٠٨).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) «قال مملياً: قولنا: الدليل لغةً، وشبهه مثل: السُّنَّةُ لغةً، والإجماعُ لغةً، القياسُ لغةً، الحكم لغةً، منصوب على المصدر، لأنّ معنى مثل قولهم: الإجماعُ لغةً الغرمُ، أي: مدلولُ الإجماعِ لغةً. لأنَّ الدلالة تنقسم إلى دلالة شرع وإلى دلالة عُرف وإلى لغة. فلمّا كانت محتملة، وذُكِر أحدُ المحتملات كان مصدراً من باب المصدر المؤكّد لغيره، وكان قياسُه أن يأتي بعد الجملة، ولكنّه يُقَدَّمُ للقصد إلى أنَّه بيان دلالة الإجماع. لأنّه لو أُخِّرَ كان صالحاً لكل واحدٍ منهما».
أمالي ابن الحاجب (٢/٧٥٢).

الجملة، فإنّه لا يجوز أن يتقدَّم ولا يتوسّط، فلا يقال: (حقاً زيد ابني) ولا: (زيدٌ حقًّا ابني) وإن كان الزّجّاج[1] يجيز ذلك[2].

فإن قلت: هل يجوز أن يكون مفعولاً لأجله أو منصوباً على نزع الخافض أو تمييزاً؟

قلت: لا يجوز الأوّل؛ لأنَّ المنصوب[3] على التعليل لا يكون إلاَّ مصدراً[4].

ولا الثاني؛ لوجهين:

الأوّل: أنَّ إسقاط الخافض سماعيّ واستعمال مثل هذا التركيب مستمر شائع في كلام العلماء.

الثاني: أنَّهم التزموا في مثل هذه الألفاظ التنكير، ولو كانت على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان مع وجود الخافض كما بقي التعريف في قوله[5]:

تمرون الدّيارَ ولم تعوجوا ....

---

(١) الأشباه والنظائر (٦/١٥٢).

(٢) إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزّجاج. له من التصانيف: معاني القرآن والاشتقاق، وفعلت وأفعلت، ومختصر النّحو، وشرح أبيات سيبويه، وغير ذلك. مات في جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة.
وفيات الأعيان (١/٤٩ ـ ٥٠)، إشارة التعيين ص١٢، بغية الوعاة (١/٤١١).

(٣) في (أ): المنصوص.

(٤) قال ابن يعيش: (اعلم أنَّ المفعول له لا يكون إلا مصدراً ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذي قبله... وإنّما وجب أن يكون مصدراً؛ لأنّه علة وسبب لوقوع الفعل وداعٍ له، والدّاعي إنّما يكون حَدَثاً لا عيناً...).
شرح المفصّل (٢/٥٢).

(٥) وعجزه: كلامُكُم عليَّ إذن حرامُ.
البيت لجرير. الديوان ص٦٦.
شرح المفصل (٨/٨)، المقرّب (١/١١٥)، المغني (١/١٥٣).

وأصلُه تمرون على الدِّيار وبالدِّيار.

ولا الثالث؛ لأنَّ التمييز[1] إما تفسيرٌ للمفرد كـ(رطل زيتاً) أو تفسيرٌ للنسبة كـ(طابَ زيدٌ نفساً)، وهذا ليس شيئاً منهما، أمّا أنّه ليس تفسيراً للمفردِ فلأنَّهُ لم يتقدَّم مبهم[2] وصفاً، فيميّز. وأمّا أنّه ليس تفسيراً للنسبة، فلأنّه لم يتقدَّم نسبة. فإن قلتَ: يمكن أنّه من تمييز النسبة بأن يقدَّر مضاف. أي: تفسيرها لغةً فيكون من باب (أعجبني طِيْبُهُ أباً)، قلتُ[3]: تمييز النسبة الواقعة بين المتضايفين لا تكون إلاّ فاعلاً في المعنى ثم قد تكون مع ذلك فاعلاً بالصِّناعة[4] باعتبار الأصل، فيكون محوّلاً عن المضاف؛ نحو: (أعجبني طيبُ زيدٍ أباً) إذا كان المراد الثناء على أبي زيد، وقد لا يكون كذلك فيكون صالحاً لدخول (من)، نحو: (لله درُّهُ فارساً) و(وَيْحَهُ رَجُلاً)، فإنَّ الدُّرَّ بمعنى الخير، وويحَ بمعنى الهلاك، ونسبتهما إلى الرجل كنسبة الفاعل إلى فاعله، وتَعَلُّق التفسير بالكلمة إنَّما هو تعلّق الفعل بالمفعول لا بالفاعل.

فإن قلتَ: ما وجه نصبه؟

قلتُ: الظاهر أن يكون حالاً على تقدير مضاف من المجرور[5]، ومضافين من المنصوب. والأصل تفسيرها: موضوع أهل اللغة، ثمَّ حُذِفَ المتضايفان على حدِّ حذفيهما في قوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦]، أي: أثر حافر فَرَسِ الرَّسولِ. ولمّا أُنيبَ الثالثُ عمّا هو الحال بالحقيقة التزم تنكيرُهُ لنيابته عن لازم التنكير.

---

(١) شرح المفصل (٢/٧٢).
(٢) في (أ): منهم وضعاً.
(٣) انظر: الأشباه والنظائر (٦/١٥٠).
(٤) في (أ): في الصناعة.
(٥) في الأصل: المحدود. وما أثبته من (أ).

ولك أن تقول: الأصل موضوعُ اللغةِ، بتقدير مضاف واحد ونسبة الوضع إلى اللغة مجاز. وهذا أحسن الوجوه، كذا حرّره بعض المحققين. وهو خلاصة ما ذكره ابن هشام في رسالته[١] الموضوعة في هذه المسألة. ومَنْ أراد الاطلاع على أزيدَ من ذلك فعليه بها.

ومنها: قولهم: [هو أكثر من أن يُحصى]، ونحو قولهم: [زيدٌ أعقلُ من أن يكذبَ]، وهو من مُشْكَل التركيب، فإنَّ ظاهره تفضيلُ الشيءِ في الأكثريةِ على الإحصاء، وتفضيلُ زيدٍ في العقلِ على الكذبِ، وهذا لا معنى له، ونظائره كثيرةٌ مشهورة. وقلَّ من يتنبه لإشكالها، وقد حملها[٢] بعضُهم على أنَّ (أنْ) المصدرية بمعنى (الذي)، وردّه في المغني[٣] في الجهة الثالثة من البابِ الخامس من الكتاب من أنَّه[٤] لا يُعرف قائلٌ به. ووجّهه بتوجيهين نَظَرَ في كلٍّ منهما الدماميني في شرحه[٥] عليه، ونقل عن الرّضيّ[٦] وجهاً استحسنه.

---

(١) الأشباه والنظائر (٦/١٤٥ ـ ١٥٤).

(٢) في (أ): حمله.

(٣) الجهة الثالثة: أن يخرج على ما لم يثبت في العربية، وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلةٍ، فلنذكر منه أمثلة... الرابع: قول محمد بن مسعود الزلي في كتابه البعيد وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرةٍ... إن الذي وأنِ المصدرية يتقارضان، فتقع الذي مصدرية كقوله:

أتـقـرحُ أكـبـادُ الـمـحـبِّـيـن كـالّـذي   أرى كـبـدي مـن حُـبِّ مـيَّـةَ تـقـرحُ

وتقع (أنْ) بمعنى (الذي) كقولهم: «زيدٌ أعقلُ من أن يكذب»، أي: من الذي يكذب. اهـ. مغني اللبيب ص٧٠٨ ـ ٧٠٩.

(٤) في (أ): بأنّه.

(٥) لم أقف على رأيه في باب (أن) المصدرية في كتاب تحفة الغريب الذي قام بتحقيق القسم الأول فيه د.عمر مصطفى.

(٦) رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي. توفي بحدود ٦٨٤هـ. من تصانيفه: حاشية على شرح تجريد العقائد الجديد، الحاشية القديمة، شرح الكافية لابن الحاجب، وغير ذلك. هدية العارفين (٦/١٣٤).

فقال[1] الرضيُّ[2]: (وأما نحو قولهم: (أنا أكبرُ من أنْ أشعر[3]، وأنتَ أعظمُ من أن تقول كذا) فليس المقصود تفضيل المتكلّم على الشعر، والمخاطب على القول. بل المرادُ بُعدهما عن الشِّعر والقول، وأفْعَلُ التفضيل يفيدُ بُعْدَ الفاضلِ من المفضولِ وتجاوزهُ عنه، فـ(مِنْ) في مثله ليست تفضيلية، بل هي مثلها في قولك: (بِنْتُ منه). تعلّقت بأفعل التفضيل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل، فمعنى: (أنتَ أعزُّ عليَّ من أن أضربَكَ)؛ أي: بائن من أن أضربك من فرط عزَّتك عليَّ، وإنما جاز ذلك؛ لأنَّ (من) التفضيلية متعلقة بأفعل التفضيل بقريبٍ من هذا المعنى. ألا ترى أنَّك إذا قلت: (زيدٌ أفضل من عمرو) فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته. فـ(مِنْ) فيما نحن فيه كالتفضيليَّة إلاّ في معنى التّفضيل. قال[4]: ولا مزيد عليه في الحسن.

ومنها: قولهم: [سواء كان كذا أم كذا].

فسواء[5] اسم بمعنى الاستواء، يوصف[6] به كما يوصف بالمصادر، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءِ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عِمرَان: ٦٤][7]، وهو هنا خبر والفعل بعده أعْني (كان كذا) في تأويل المصدر مبتدأ، كما صرّح بمثله

(١) سقطت (فقال) في الأصل. وأثبتها من (أ).
(٢) شرح الكافية (٢/٢١٥ ـ ٢١٦).
(٣) في نصِّ الكافية: أنا أكبرُ من الشِّعرِ. وفي نسخة (أ): أشعر.
(٤) شرح الكافية (٢/٢١٦).
(٥) لسان العرب (٦/٤٤٢).
(٦) قال ابن هشام في المغني: (ويوصف بها المكان). المغني ١٨٧.
(٧) قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءِ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [آل عِمرَان: ٦٤].

الزمخشري[1] في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦][2]، والتقدير كونُه كذا وكونه كذا سيان، وسواء لا يُثنّى[3] ولا يُجمع على الصحيح، ثمَّ الجملة إمّا استئناف أو حال بلا واو، أو اعتراض[4].

بقي هنا شبهة؛ وهي أن (أم) لأحد المتعدّد، والتّسوية إنّما تكون بين المتعدّد لا بين أحده، فالصواب (الواو) بدل (أم) أو لفظ (أم) بمعنى (الواو)، وكون (أم) بمعنى (الواو) غير معهود. وقد أشار الرّضيّ إلى تصحيح التركيب بما ملخّصه[5]: (أن سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء، ثمَّ الجملة الاسميّة دالة على جواب الشرط المقدّر إن لم تذكر الهمزة بعد سواء صريحاً كما في مثالنا، أو (الهمزة) أو (أم) مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى أن و(أو) بعلاقة إن. وإن والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم، و(أم) و(أو) لأحد الشيئين أو الأشياء، والتقدير إن كان كذا أو كذا فالأمران سواء، والشبهة إنّما تَرِدُ إذا جُعل سواء خبراً مقدّماً وما بعده مبتدأ، كذا في حواشي المطوّل لحسن جلبي الفناري[6] وما

---

(١) هو محمد بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري جار الله، ولد سنة سبع وتسعين وأربعمائة ومات سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة. وله من التصانيف: الكشّاف في التفسير، المفصّل في النحو، المقامات. وغير ذلك.
وفيات الأعيان (١٦٨/٥)، إشارة التّعيين ص٣٤٥، بغية الوعاة (٢/٢٧٩ ـ ٢٨٠).

(٢) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾ [البَقَرَة: ٦].

(٣) قال ابن الحاجب في الكافية (٣٧٥/٢): «وسواءٌ لا يثنى ولا يجمع وكأنّه في الأصل مصدر، وحكى أبو حاتم تثنيته وجمعه، وردّه أبو علي».

(٤) في الأصل (و) بدلاً من: (أو).

(٥) شرح الكافية (٣٧٧/٢).

(٦) حسن جلبي بن محمد شاه بن علاء الدين علي بن يوسف بن بالي محمد شاه بن شمس الدين الفناري الرومي الحنفي. ولد سنة ٨٤٠هـ وتوفي سنة ٨٨٦هـ، من تصانيفه: حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي، حاشية على التلويح للتفتازاني في الأصول، حاشية على المطوّل في المعاني والبيان...
هدية العارفين (٢٨٨/٥).



عزاه إلى الرّضي ذكره الدّماميني عن السّيرافي أيضاً في حواشي الكشاف للسيد الشريف[(١)].

وحكى بعض المحققين[(٢)] عن أبي علي أنَّ الفعلين مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف؛ لأنَّ ما بعد كلمتي الاستفهام في مثل قولك: أقمت[(٣)] أم قعدت متساويان في علم المستفهم[(٤)]. فإذا قيل: سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت، فقد أقيمتا مع ما بعدهما مقام المستويين وهما: قيامك وقعودك، كما أُقيم لفظ النّداء مقام الاختصاص في (أنا أفعل كذا أيُّها الرّجلُ)، بجامع الاختصاص. ثمّ ذكر ما حققه الرّضيّ وما استدلَّ به عليه، ومنه قوله: [(٥)](ويرشدكَ إلى أنَّ سواء سادّ مسدّ جواب الشرط لا خبرٌ مقدّم أنَّ معنى: «سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت» و«لا أبالي أقمتَ أم قعدتَ» واحد في الحقيقة، ولا أبالي ليس خبراً للمبتدأ، بل المعنى إن قمت أم قعدت فلا أبالي بهما. انتهى.

وقد يأتون بـ(أو) بدل (أم). وفي شرح القطر للعلاّمة الفاكهي[(٦)] من باب العطف: (لا يُعطف بأو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما؛ لأنَّ (أو)

---

(١) علي بن السيد محمد بن علي الجرجاني أبو الحسن الشهير بالسيد الشريف العلاّمة المحقق، ولد بجرجان سنة ٧٤٠هـ وتوفي بشيراز سنة ٨١٦هـ. له من التصانيف: تعريفات السيد، حاشية على أوائل التلويح للتفتازاني، حاشية على شرح الكافية للرضي، حاشية على المطول للتفتازاني في المعاني والبيان، المصباح في شرح المفتاح للسكاكي. هدية العارفين (٨٢٨/٥ ـ ٨٢٩).

(٢) قال ابن الحاجب في الكافية (٣٧٥/٢): وقال أبو علي: «لا يجوز أو بعد سواء، فلا تقول: سواء علي قمت أو قعدت، قال: لأنه يكون المعنى: سواء عليّ أحدهما، ولا يجوز ذلك».

(٣) في (أ): (قمت) بدلاً من: (أقمت).

(٤) في (أ): (المستقيم) بدلاً من: (المستفهم).

(٥) شرح الكافية (٣٧٦/٢).

(٦) عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي جمال الدين المكي الشافعي، ولد سنة ٨٩٩هـ=

تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء، والتَّسوية تقتضي شيئين لا أحدهما، فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بها. نصَّ عليه السِّيرافي[1] في شرح الكتاب؛ نحو: (سواء عليَّ أقمتَ[2] أم قعدت). ومنه قول (الفقهاء): سواءٌ كان كذا أو كذا. وقراءة ابن محيصن[3]: ﴿أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، وأمّا تخطئة المصنف لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني، انتهى. وذلك حيث قال في شرحه على المغني: [اعلم أنَّ السِّيرافي قال في شرح الكتاب ما هذا نصُّه: «وسواء إذا دخلت بعدها ألفُ الاستفهام لزمت (أم) بعدها، كقولك: (سواء عليَّ أقمت أم قعدت)، وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بأو، كقولك: سواءٌ عليَّ قمتُ أو قعدت» انتهى كلامه. وهو نصٌّ صريحٌ يقضي بصحةِ قول الفقهاء وغيرهم: (سواء كان كذا أو كذا) إلى أن قال: وحُكِي أنَّ أبا علي الفارسي قال: لا يجوز (أو) بعد (سواء)، فلا

= وتوفي سنة ٩٧٢هـ، من تصانيفه: حدود النحو، الفواكه الجنيّة على متممة الآجرومية في علم العربية لحطّاب الرعيني، مجيب الندا إلى شرح قطر الندى لابن هشام في النحو، شرح ملحة الإعراب للحريري.
هدية العارفين (٥/٤٧٢).

(١) قال الدماميني: «أقول: اعلم أن السيرافي قال في شرح الكتاب ما هذا نصّه: «وسواءٌ إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت (أم) بعدها، كقوله: (سواء علي أقمت أم قعدت)، وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بأو، كقولك: سواءٌ علي قمت أو قعدت». انتهى كلامه. وهو نصٌّ صريحٌ يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم: (سواء كان كذا أو كذا) وبصحة التركيب الواقع في الصحاح وقراءة ابن محيصن التي لا همز فيها بعد سواء، فجميع ذلك صحيح مستقيم لا خطأ فيه ولا شذوذ».
تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ص٨، من النصّ المحقّق.

(٢) في (أ): (قمت)، بدلاً من: (أقمت).

(٣) محمد بن عبدالرحمٰن السهمي، توفي سنة ١٢٣هـ، وقيل: هو عمر، وقيل: عبدالله مقرئ أهل مكة، وانفرد بحروفٍ وخالف فيها المصحف، فترك الناس قراءته. روى له مسلم والترمذي والنسائي حديثاً واحداً.
تهذيب التهذيب (٧/٤١٧)، الأعلام (٦/١٨٩).

يقال: (سواءٌ عليَّ قمت أو قعدت). قال: لأنَّه يكون المعنى سواءٌ عليَّ أحدهما، ولا يجوز ذلك. قلت: ولعلَّ هذا مستند المصنِّف في تخطئةِ[1] الفقهاء وغيرهم في هذه التراكيب. وقد ردَّ الرّضي[2] كلام الفارسيّ بما هو مذكور في شرحه للحاجبيّة فراجعه إنْ شئتَ.

ومنها: قولهم في معرض الجواب ونحوه: [على أنّا نقول].

فيذكرون ذلك حيث يكون ما بعدها قامعاً للشبهة، وأقوى ممّا قبلها، ويسمّونه[3] علاوةً وترقّياً على ما تُشْعِرُ به (على)، ولكن يقال: (على) من حروف الجرّ فما معناها هنا[4]؟ وما متعلقها؟ ويظهر المراد ممّا ذكره في

(١) مناقشة الدماميني لرأي المصنِّف وتخطئته الفقهاء: فقال: ثم العجب من إيراد المصنِّف قول الفقهاء: سواء كان كذا أو كذا في المعطوف بعد همزة التسوية، وكذا ما في الصحاح، والغرض أن لا همزة في شيء من ذلك، وكأنه توهَّم أنَّ الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها، فقدّر الهمزة إذ لم تكن مذكورة. وتوصّل بذلك إلى تخطئة الفقهاء وغيرهم، وهذا مندفع بما مرَّ.
وأما قراءة ابن محيصن التي نسبها إلى كامل الهذلي فهي: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لا تنذرهم﴾ بهمزة واحدة وبأم كما دلَّ عليه مجموع كلامه في الألف المفردة. وهنا توجيهها في العربية صحيحٌ على ما قاله السيرافي، ولا يتأتّى حينئذٍ الاستشهاد بهذه القراءة على حذف الهمزة كما ادّعاه المصنِّف في أوائل الكتاب.
وأمّا تخطئة الفقهاء في قولهم: (يجب أقلُّ الأمرين من كذا أو كذا)، وأن الصوابَ فيه العطف بالواو فمبنيٌّ على أنَّ المبيَّن هو الأمرانِ جميعاً، بل المبيَّن أقلهما والأقلُّ هو أحدهما، فجاز العطف بأو، بل تعيّن والحالة هذه).
تحفة الغريب ٨ ـ ٩.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية (٣٧٦/٢ ـ ٣٧٧): «ويُرَدُّ عليه أنَّ معنى (أم) أيضاً أحد الشيئين أو الأشياء، فيكون معنى سواء عليَّ أقمتُ أم قعدتُ سواءٌ عليَّ أيُّهما فعلت: أي: الذي فعلتُ من الأمرين لتجرّد أي عن معنى الاستفهام. وهذا أيضاً ظاهرُ الفساد».

(٣) في (أ): يسمّون.

(٤) في الأصل: ههنا.

المغني حيث قال: [التّاسع[1]؛ أي: من معاني (على): أن تكون للاستدراك، والإضراب، كقولك: فلانٌ لا يدخلُ الجنَّة لسوء صنيعه على أنَّه لا ييأسُ من رحمة الله.

وقوله:

فوالله لا أنسى قتيلاً رُزئته ... بجانب قوسيَ ما بقيت على الأرض
على أنَّها تعفو الكلومُ وإنَّما ... تُوَكَّلُ بالأدنى وإن جلَّ ما يمضي[2]

أي: على أنَّ العادة نسيان المصائب البعيدة العهد. وقوله[3]:

بكلٍّ تداوينا فلم يُشْفَ ما بنا ... على أنَّ قرب الدار خير من البُعد[4]
على أنَّ قُرب الدَّار ليس بنافعٍ ... إذا كان مَنْ تهواه ليس بذي ودٍّ[5]

ثم قال: أبطلَ بعلى[6] الأولى عموم قوله: (لم يشف ما بنا)؛ فقال: على أنَّ فيه[7] شفاءَ ما، ثمَّ أبطل بالثانية[8] قوله: على أنَّ قربَ الدَّار خيرٌ من البعدِ، وتعلُّقُ (على)[9] هذه بما قبلها كتعلّق (حاشا) بما قبلها عند مَنْ قال به، فإنَّها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو

(١) مغني اللبيب ص١٩٣.
(٢) الخصائص (١/٧١)، شرح المفصل (٣/١١٧)؛ البيت لأبي خراش خويلد بن مرة الهذلي.
(٣) عبدالله بن الدُّمينة الخثعمي.
(٤) في (أ): فصل بين البيتين بـ(ثم قال).
(٥) الديوان ص٨٢، شرح شواهد المغني (١/٤٢٥)، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٤٥٤).
(٦) أي: في قوله: (على أنَّ قرب الدّارِ خيرٌ من البُعدِ).
(٧) أي: في قرب الدار.
(٨) أي في قوله: على أنَّ قرب الدار ليس بنافع.
(٩) أي: المفيدة للاستدراك والإضراب عمّا قبلها.

هي خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: والتحقيق على كذا. وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال[1]: (ودلَّ على ذلك أنَّ الجملةَ الأولى وقعت على غير التحقيق، ثمَّ جيءَ بما هو التحقيق فيها). انتهى كلام المغني.

ومنها: قولهم: [كلّ فرد فرد]، كقول المطوَّل: معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال. قال المحققّ الغزي[2]: الأقرب أنَّه من التأكيد اللفظي، وقد يُجعل من قبيل وَصْفِ الشيء بنفسهِ قصداً إلى الكمال، أو المراد كلُّ فردٍ منفردٍ عن الآخر. وحاصله معرفةُ كلِّ فرد على سبيل التَّفضيل والانفراد دون الاقتران، وقد يترك لفظ (كل) في مثله مع أنَّ العموم مرادٌ، كأن يقال: معرفة فردٍ فردٍ، والظاهر أنَّ العموم مستفادٌ من قرينةِ المقام، فإنَّ النكرة في الإثبات قد تعمُّ، ويُحتمل أن يُحمل على حذفِ المضاف، وهو كلٌّ بتلك القرينة.

ومنها: قولهم: [ولا سيما كذا]. قال المحقّق الغزي: (لا) لنفي الجنس، و(سيَّ)[3] مثل (مِثْلَ) وزناً ومعنًى اسمُها عند الجمهور. وأصله سِوْي[4] أو سيو، والواقعُ بعدها إذا كان معرّفاً إمّا[5] مجرور على أنَّه مضاف إليها وما زائدة؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القَصَص: ٢٨][6]، أو بدلٌ من (ما) وهي نكرة غير موصوفة؛ أي: لا مثلَ شيء علمُ البيان، وإمّا

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٤٥٤/١.

(٢) في (أ): الفنري.

(٣) قال سيبويه: (وسألت الخليل عن قول العرب: (ولا سيما زيد) فزعم أنَّه مثل قولك: ولا مِثْلَ زيد، و(ما) لغو).
الكتاب (٣٥٠/١).

(٤) أصله (سِوْي) عينُه واوٌ ساكنة، فقلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها، وأدغمت في الياء. الكتاب (٣٥/١)، همع الهوامع (٢٩٤/٣).

(٥) ويشهد للزيادة قراءة ابن مسعود: ﴿أي الأجلين﴾ بحذف ما. البحر (١١٥/٧).

(٦) قال تعالى: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴿٢٨﴾﴾ [القصص: ٢٨].

مرفوع[1] خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة إن جُعلت (ما) موصولة أو صفة إن جُعلت موصوفة. والجرّ أولى من هذا[2] الوجه لقلَّةِ حذف صدر الجملة الواقعة صلة أو صفة. صرَّح به الرضيّ، على أنَّهُ يُقْدَحُ في اطّراده لزوم إطلاق (ما) على ذات مَنْ يعقل وهم يأبونه، وعلى الوجهين فحركة سيَّ إعرابٌ؛ لأنَّه مضاف، وإمَّا[3] منصوب على تقدير أعني، أو على أنَّه تمييز[4] إن كان نكرة؛ لأنَّ (ما) بتقدير النونين وهي كافّة عن الإضافة، والفتحة بنائية مثلها في لا رجلَ[5]. وقيل: على الاستثناء في الوجهين، فعدمُ[6] تجويز النّصب إذا كان معرفةً وهم من الأندلسي[7]، وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير

(١) في المغني: والرفع على أنَّه خبر لمضمر محذوف، و(ما) موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة والتقدير: ولا مثلَ الذي هو يوم، ولا مثلَ شيءٍ هو يوم. ويضعفُهُ في (ولا سيما زيدٌ) حذف العائد المرفوع مع عدم الطول..
مغني اللبيب ص١٨٧، شرح المفصل (٢/٨٥)، همع الهوامع (٣/٢٩٢).

(٢) سقط من الأصل: [والجرُّ أولى من هذا وفي كان ضمير ما اسمها وخبرهما محذوف، أي: كائناً الشخص الذي هو الوجه لقلّةِ...] وقد أثبته من (أ).

(٣) في المخطوط: لا ما، وما أثبته نقلاً من (أ).

(٤) في همع الهوامع (٣/٢٩٣): (واختلف في وجه النّصب فقيل: إنّه على التمييز و(ما) نكرة تامة غير موصوفة في موضع خفضٍ بالإضافة، والمنصوب تفسير لها، أي: ولا مثلَ شيءٍ يوماً.
وقيل: إنّه على الظرف، و(ما) بمعنى الذي، هو صلة لها، أي: ولا مثلَ الذي اتفق يوماً، فحذف للعلم، كما قالوا: (رأيت الذي أمسِ) أي: الذي وقع واتفق.
وقيل: إنَّ (ما) حرف كافّ لـ«سيَّ» عن الإضافة، والمنصوب تمييز مثل قولهم: (على التمرة مثلُها زبداً) واستحسنه ابن مالك والشلوبين.

(٥) سقطت في الأصل: (لا) وما أثبته نقلاً من (أ).

(٦) علّة المنع مع المعرفة أنه لا يوجد ما يقتضي النصب، لأنَّ التمييز نكرة عند البصريين بخلاف الكوفيين فقد أجازوا في تعريفه.
انظر: الهمع (٣/٢٩١).

(٧) في الكافية (١/٢٤٩): «قال الأندلسي: (لا ينتصب بعد لا سيما إلاَّ النكرة، ولا وجه لنصب المعرفة) وقد ردَّ الرضي هذا الرأي بقوله: (وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه=



الأخفش[1]؛ أي[2]: لا مثل علم البيان موجودٌ من العلوم، فإنَّ التَّحلي بحقائقه[3] أحقُّ بالتّقديم من التحلي بحقائق غيره.

وعنده (ما) خبر (لا) ويلزمه قطع (سي) عن الإضافة من غير عوض.

قيل: وكون خبر (لا) معرفة وجوابه أنَّه يقدّر (ما) نكرة موصوفة، وأمّا الجواب باحتمال أن يكون قد رجع إلى قول سيبويه في (لَا رجلَ قائمٌ) من أنَّ ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به لا بلا النّافية، فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى، وقد يُحذف منه كلمةُ (لا) تخفيفاً مع أنَّها مرادة، ولهذا لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعالى: ﴿تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ﴾ [يوسف: ٨٥][4] أي: لا تفتؤوا.

= قياساً على أنّه تمييز؛ لأنَّ (ما) بتقدير التنوين كما في (كم رجلاً) إذ لو كان بإضمار فعل لا يستوي المعرفة والنكرة)».
شرح الكافية (١/٢٤٩).

(١) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط. سكن البصرة، قرأ النحو على سيبويه، صنّف: الأوسط في النحو، معاني القرآن، المقاييس في النحو، الاشتقاق، العروض، وغير ذلك، مات سنة ستة عشرة، وقيل: خمسة عشرة، وقيل: إحدى وعشرين ومائتين.
وفيات الأعيان (٢/٣٨٠)، إشارة التعيين ص١٣١، بغية الوعاة (٥٩٠ ـ ٥٩١).

(٢) قال ابن يعيش: (واعلم أنَّ أصحابنا اختلفوا في رفع خبر (لا)، فذهب بعضهم إلى أنّها لا تعمل في الخبر لضعفها عن العمل في شيئين بخلاف (إن)... وذهب أبو الحسن ومَنْ يتبعه إلى أنَّ (لا) هذه ترفع الخبر، وذلك لأنها داخلة على المبتدأ والخبر فهي تقتضيهما جميعاً...
وأمّا الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ).
شرح المفصل (١/١٠٦).
ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقول: لا أهل ولا مال... وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً). شرح المفصل (١/١٠٧).

(٣) في الأصل: بحقائقه. وما أثبته نقلاً من (أ).

(٤) قال تعالى: ﴿قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [يوسف: ٨٥].

لكن ذكر البلباني[1] في شرح تلخيص الجامع الكبير[2] أنَّ استعمال سيما بلا (لا) لا نظير له في كلام العرب[3]. وقد تخفف[4] الياء مع وجود لا وحذفها. وقد يقال: لا سواء مقام لا سيما، والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله:

.... ولا سيما يوماً بدارة جلجل[5]

اعتراضية، ذكره الرّضي[6].

---

(١) علي بن بلبان بن عبدالله الأمير علاء الدين أبو الحسن الفارسي المصري الحنفي، ولد سنة ٦٧٥هـ وتوفي سنة ٧٣٩هـ تسع وثلاثين وسبعمائة، له من الكتب: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان؛ تسع مجلدات، تحفة الحريص في شرح التلخيص أعني الجامع الكبير للبخاري، تلخيص الإلمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد، تنبيه الخاطر على زلة القارئ والذاكر، مناسك الحج، ترتيب معجم الطبراني.
هدية العارفين (٥/٧١٨).

(٢) واسمه (تحفة الحريص في شرح التلخيص).
كشف الظنون (١/٣٦٥).

(٣) قال السيوطي: (ولا تحذف (لا) من لا سيما، لأنّه لم يُسمع إلاّ في كلام المولّدين. كقوله: سِيْما مَنْ حالت الأحراسُ من دون مُنَاه).
همع الهوامع (٣/٢٩٤).

(٤) حكى التّخفيف الأخفش وابن الأعرابي وآخرون، ومنعه ابن عصفور حذراً من بقاء الاسم المعرّف على حرفين. وعند التّخفيف يكون المحذوف لام الكلمة وتفتح الياء لإلقاء حركة اللام عليها. همع الهوامع (٣/٢٩٥).
قال ابن هشام: (وذكر غيره أنّه قد يخفّف، وقد تحذف الواو كقوله:
فِهْ بالعقودِ وبالأيمانِ، لا سِيمَا عقدٍ وفاءٌ له من أعظمِ القُرَبْ)
مغني اللبيب ص١٨٦.

(٥) البيت لامرئ القيس وصدره:
ألا ربَّ يوم لك منهنَّ صالح ....
الديوان ص١٠، شرح المفصل (٢/٨٥)، الجنى الداني ٣٣٤، همع الهوامع (٣/٢٩٣).

(٦) شرح الكافية (٢/٢٤٨ ـ ٢٤٩).

وقيل: حالية. وقيل: عاطفة، ثمَّ عدَّها من كلمات الاستثناء[1] لكون[2] ما بعدها مخرجاً عمّا قبلها من حيث أولويته بالحكم المتقدّم وإلاّ فليس فيها حقيقته. صرّح به الرّضي[3]: «وقد يحذف ما بعد لا سيما، وتنقل من معناها الأصليّ إلى معنًى خصوصاً، فيكونُ منصوبَ المحلِّ على أنه مفعول مطلق. فإذا قلت: (زيدٌ شجاعٌ ولا سيما راكباً)، فراكباً: حال من مفعول الفعل المقدَّر، أي: وأخصُّه بزيادةِ الشجاعة خصوصاً راكباً. وكذا في (زيدٌ شجاعٌ ولا سيما وهو راكبٌ). والواو التي بعده للحال. وقيل: عاطفة على مقدَّر كأنّه قيل: (ولا سيما وهو[4] لابسُ السّلاح وهو راكب)، وعدم مجيء[5]

(١) قال السيوطي: (عدَّ الكوفيون وجماعة من البصريين كالأخفش وأبي حاتم والفارسي والنحاس وابن مضاء: من أدوات الاستثناء لا سيما.
وَوَجْهُهُ أنك إذا قلت: (قام القومُ لا سيما زيد) فقد خالفهم زيد في أنّه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية.
والصحيح: أنّها لا تُعدُّ من أدوات الاستثناء، لأنّه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد القيام في حقّه يُخرجه عن أن يكون قائماً.
وممّا يبطل ذلك دخول الواو عليها، وعدم صلاحية (إلا) مكانها بخلاف سائر الأدوات، فالمذكور بعدها ليس مستثنى، بل منبّهٌ على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها».
همع الهوامع (٣/٢٩١ ـ ٢٩٢).

(٢) في الأصل: ككون، وما أثبته من (أ).

(٣) قال الرضي: وأمّا لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة، بل المذكور بعده منبّه على أولويته بالحكم المتقدّم. وإنّما عُدَّ من كلماته؛ لأنَّ ما بعدها مخرجٌ عمّا قبله من حيث أولويته بالحكم. شرح الكافية (١/٢٤٩).

(٤) في (أ): سقطت الواو.

(٥) قال السيوطي: (ومن أحكام لا سيما: أنّه لا يجيءُ بعدها الجملة بالواو، وقال أبو حيان: ولَحَنَ من المصنِّفين من قال: لا سيما والأمرُ كذا).
همع الهوامع (٣/٢٩٤).
وقال الأشموني: (وتشديدُ يائها ودخول (لا) عليها، ودخول الواو على (لا) واجب، قال ثعلب: مَنْ استعمله على خلاف ما جاء في قوله: «ولا سيما يوم» فهو مخطئ، وذكر غيره أنّها قد تخفّف، وقد تحذف الواو).
شرح الأشموني (٢/٤٧٩).

الواو قبله حينئذ[1] كثير إلاّ أنَّ المجيء أكثر» انتهى.

ومنها: قولهم: [فقط] كقول صاحب التلخيص[2]: والفصاحة يوصف الأخيران بها فقط. قال المحقق التفتازاني في المطوّل: وقوله: (فقط) من أسماء[3] الأفعال بمعنى انتهِ. وكثيراً ما يصدر بالفاء تزييناً للفظ، وكأنَّه جزاء شرط محذوف؛ أي: إذا وصفت بها الأخيرين فقط، أي: فانْتَهِ عن وصف الأول بها. انتهى.

قال بعض المحشين: وقال ابن هشام في حواشي التسهيل[4]: لم يسمع منهم إلا مقروناً بالفاء، وهي زائدة لازمة عندي. وقال الدماميني نقلاً عن ابن السيد في نحو: (أخذت درهماً فقط)، أخذت درهماً فاكتفيت به، فجعلها عاطفة. قال: وهو خيرٌ من قول التفتازاني وابن هشام. بقي أنَّه يردُّ على كلام المطوّل أنَّ الفاء في جواب الشرط ليس للتزيين بل من حروف المعاني، ففيه منافاة، ويُجاب بأنَّ الشرط المحذوف إنَّما يعتبر لإصلاح الفاء المذكور للتزيين، وليس في المعنى داعٍ إلى[5] اعتبار الشرط المحذوف، فَذِكْرُ الفاء لتزيين اللفظ فيه[6] تقويةٌ لجانب المعنى لرعاية جانب اللفظ. هذا والأظهر أنَّ قوله وكأنَّه توجيه ثان، ثمَّ إنَّه قدّر أداة الشرط المحذوفة (إذا)، وكذا وقع لغيره. والحقُّ أنَّه لا يحذف من أدوات الشرط إلاّ (إن). وأورد عليه ابن كمال باشا[7] بعد أن

---

(١) في (أ): (ح) بدلاً من: (حينئذ).

(٢) الغزي.

(٣) قال ابن هشام: (الثالث: أن يكون اسم فعل بمعنى يكفي).
مغني اللبيب ص٢٣٣.

(٤) قال سيبويه: (ومعناها الاكتفاء، وتلزمها الفاء، فتقول: أخذت درهماً فقط).

(٥) في (أ): إلاّ، بدلاً من: إلى.

(٦) في (أ): ففيه، بدلاً من: فيه.

(٧) أحمد بن سليمان شمس الدين المعروف بابن كمال باشا شيخ الإسلام الرومي الحنفي توفي سنة ٩٤٠هـ. من مصنّفاته: حاشية على شرح السيد الكشّاف، حاشية على لوامع الأسرار شرح مطالع الأنوار في الحكمة، دقائق الحقائق في اللغة، شرح الجامع الصحيح للبخاري، النجوم الزاهرة في أحوال مصر القاهرة...
هدية العارفين (١٤١/٥ ـ ١٤٢).





نقل عن المغني[1] أنَّها تكون بمعنى (حسب) كقد واسم فعل بمعنى يكفي. إنَّ المناسب للمقام جعلها بمعنى حسب. وعلى تقدير جعلها اسم فعلٍ فهي بمعنى يكفي. قال: فجعلها هنا اسم فعل، وأنها بمعنى انته، غلطٌ مرتين.

ومنها: قولهم: [كائناً ما كان]. قال بعض المحقّقين:

جعل الفارسي (ما) في: «ضربته كائناً ما كان» مصدرية. و(كان) صلتها، وهما في محل رفع بكائن، وكلاهما على التّمام؛ أي: كائناً كونه.

وقيل: (كائن) من النّاقصة و(كان)[2] ناقصةٌ أيضاً، و(ما) موصولة استعملت لِمَنْ يعقل كما في (لا سيما زيدٌ)، وفي كائن ضميرٌ هو اسمها وما خبرها، وفي كان ضمير «ما» اسمها، وخبرها محذوف؛ أي: كائناً الشخص الذي هو إيّاه. ويجوز كون (ما) نكرة موصوفة بكان، وهي تامّة، والتقدير لأضربنّه كائناً شيئاً[3] كان؛ أي شيئاً وجد. والمعنى لأضربنّه كائناً بصفة الوجود من غير نظر إلى حال دون حال مفرداً كان أو مركباً كلًّا أو جزءاً[4]، ولعلَّ هذا أولى من الذي قبله. انتهى.

أقول: ويخطر لي وجه آخر، وهو أنَّ (ما) صلة للتوكيد، و«كائناً» و«كان» تامتان. والمعنى: (لأضربَنَّه موجوداً وجدانَ[5] أيِّ شخصٍ وجد صغيراً أو كبيراً، جليلاً أو حقيراً).

---

(١) قال ابن هشام: (الثالث: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي).
مغني اللبيب ص٢٣٣، وانظر: تذكرة النحاة ص٩٣.

(٢) سقط من الأصل: وكان ناقصة. وما أثبته نقلاً عن (أ).

(٣) في (أ): كائناً شيئاً وجد، وسقط منها: أيْ شيئاً وجد.

(٤) في الأصل: جزاء، وما أثبته نقلاً من (أ).

(٥) في (أ): (وجداي) بدلاً من: (وجدان).

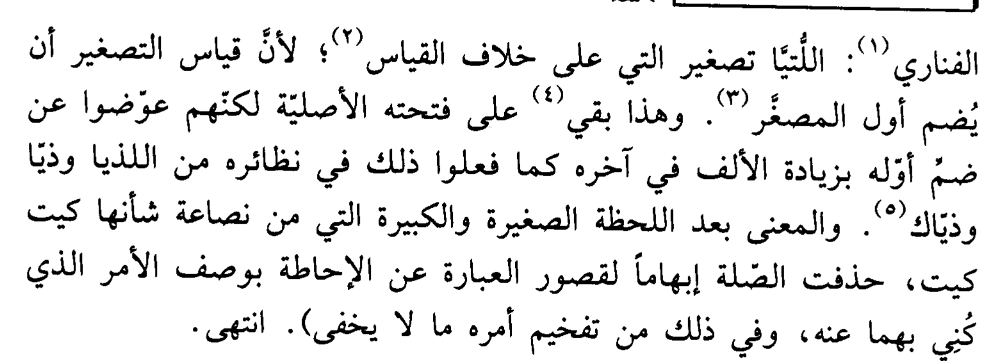
ووجه آخر: وهو أن تكون (ما) اسماً نكرة[1] صفة لكائناً أو بدلاً منه[2]. فإذا قلت: (لأضربَنَّ رجلاً كائناً ما كان) فالمعنى: «لأضربَنَّ رجلاً موجوداً شخصاً وجد» والمعنى على التعميم كالأوّل[3]؛ أي: أيُّ شخص. وقد خرّجوا على هذين الوجهين قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البَقَرَة: ٢٦][4]، ووقع في عبارة المطوّل: كائناً مَنْ كان أنا أو غيري. فقال الفاضل الغزي: (كائناً) حال، و(مَنْ) موصوفة في محل نصب خبراً لكائناً والعائد محذوف؛ أي: كأنّه. واعتُرض بامتناع حذف خبر كان. نصَّ عليه ابن هشام[5]، وصاحب اللباب[6] وغيرهما[7].

وأُجيب بأنَّه هاهنا سماعيّ ثبت على خلاف القياس. ولو قيل: (كان) تامّة وفاعله راجع إلى (من) لم يحتج إلى ما ذكره. و(أنا) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو أنا أو غيري، أو بدل مِن «مَنْ كان» على أن يكون من قبيل استعارة الضمير المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور في ما أنا كأنت. انتهى.

ومنها: قولهم: [بعد اللتيا والتي] قال محقّق الروم حسن جلبي

---

(١) في الأصل: اسماً ما نكرة. وما أثبته نقلاً من (أ).
(٢) مغني اللبيب ص٤١٣.
(٣) في (أ): كالأولى.
(٤) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البَقَرَة: ٢٦].
(٥) شرح شذور الذهب ص١٨٧.
(٦) وهو الإسفراييني: محمد بن محمد تاج الدين الإسفراييني.
قال الإسفراييني: (ومنها الخبر في باب كان، نحو: «كان زيدٌ منطلقاً»، وقَوْلُ مَنْ يُلحقه بالحال يُبطله عدم استقلالِ الكلام بدونه).
اللباب في علم الإعراب ص١١٣.
(٧) قال أبو حيان: (نصُّ أصحابنا على أنّه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً).
همع الهوامع (٢/٨٤).



الفناري[١]: اللُّتيّا تصغير التي على خلاف القياس[٢]؛ لأنَّ قياس التصغير أن يُضم أول المصغَّر[٣]. وهذا بقي[٤] على فتحته الأصليّة لكنّهم عوّضوا عن ضمّ أوّله بزيادة الألف في آخره كما فعلوا ذلك في نظائره من اللذيا وذيّا وذيّاك[٥]. والمعنى بعد اللحظة الصغيرة والكبيرة التي من نصاعة شأنها كيت كيت، حذفت الصّلة إبهاماً لقصور العبارة عن الإحاطة بوصف الأمر الذي كُنِي بهما عنه، وفي ذلك من تفخيم أمره ما لا يخفى). انتهى.

وأصله أن العرب تقول ذلك في الأمر الصعب الذي لا يراد فعله والتزموا عدم ذكر صلةٍ لهما لا لفظاً ولا تقديراً لما مرَّ، فَيَلْغُز ويقال: (أي) موصولٌ وليس له صلة[٦] ولا عائد وقد نظم ذلك بعض مشايخنا فقال:

يا أيُّها النّحويُّ ذا العرفان ... ومَنْ حوى لطائف البيان
ما اسمان موصولان مبينان ... ولم يكونا قطّ يوصلان

ومنها: قوله: [أولاً وبالذات]. قال الغزي في حواشي المطوّل: أولاً منصوب على الظرفية بمعنى قبل. وهو حينئذٍ منصرف لا وصفيةَ له، ولذا

---

(١) سبقت ترجمته ص٤٩.

(٢) قال ابن يعيش: (وأمّا (الذي والتي) فيحقّران على منهاج تحقير أسماء الإشارة، فتترك أولهما على حاله من الفتح، وتزيد ياء التصغير ثالثة، وتدغمها في الياء التي هي لام الكلمة، وتزيد آخراً، فتقول: (اللّذيّا واللّتيّا) قال الشاعر أنشده أبو العباس:

بعد اللّتيّا واللّتيّا والّتي ... إذا عَلَتْها أنفُسٌ تردَّتِ

شرح المفصل (١٤٠/٥)، شرح الشافية (٢٨٨/١).

(٣) قال السيوطي: (قال ابن خالوية: أجمع النحويون على فتح اللام في تصغير اللتيّا إلاّ الأخفش فإنّه أجاز اللُّتيّا بالضم...).
الأشباه والنظائر (٢٨/٥).

(٤) في (أ) (أبقى) بدلاً من: (بقي).

(٥) في شرح الشافية (٢٨٨/١): (والقول في الذي التي: اللذيّا اللتيّا...).

(٦) سقطت من (أ): صلة.

دخله التنوين مع أنه أفعل تفضيل في الأصل بدليل الأولى والأوائل كالفُضْلى والأفاضل. وهذا معنى ما قاله[1] في الصحاح[2]: (إذا جعلته صفة لم تصرفه تقول: (لقيته عاماً[3] أوّلَ)، أو إذا لم تجعله صفة صرفته، تقول: (لقيته عاماً أولاً)[4]، معناه في الأول[5]: أول من هذا العام، وفي الثاني: قبل هذا العام. و(الباء) في بالذات بمعنى (في) وهي معطوف على أولاً أي في ذات المعنى بلا واسطة.

ومنها: قولهم: [وهذا الشيء لا محالة كذا]. وهي مصدر ميميّ بمعنى التّحول من حالٍ إلى كذا بمعنى تحوّل[6] إليه، وخبر لا محذوف؛ أي: لا محالة موجود، والجملة معترضة بين اسم إن وخبرها مفيدة تأكيد الحكم.

ومنها: قولهم: [لا أفعله البتة] وهي مصدر من البتِّ بمعنى القطع. وفي القاموس[7]: (لا أفعله البتّة وبتّةً: لكل أمر لا رجعة فيه). انتهى.

---

(١) في (أ): ما قال.
(٢) الصحاح (وأول) (١٨٣٨/٥).
وقال أبو حيان: (لـ«أوّل» استعمالان: أحدهما: أن تكون صفة، أي: أفعل تفضيل بمعنى الأسبق، فيُعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصّرف وعدم تأنيثه بالتّاء ودخول (من) عليه، نحو: هذا أول من هذين ولقيته عامَ أوّلَ.
والثاني: أن يكون اسماً فيكون مصروفاً نحو لقيتُه عاماً أوّلاً. ومنه: ما له أولٌ ولا آخر.
قال أبو حيان: وفي مخزوني أنَّ هذا يؤنث بالتاء ويُصرف أيضاً، فيُقال: أَوّلَةٌ وآخرةٌ بالتنوين).
همع الهوامع (٢٠٠/٣).
(٣) في الأصل: لقيته عامَ أوّل. وما أثبته نقلاً من (أ) ومن الصحاح (١٨٣٨/٥).
(٤) في الأصل: لقيته أولاً. وما أثبته نقلاً من (أ) ومن الصحاح (١٨٣٨/٥).
(٥) في الأصل: الأولى. وما أثبته نقلاً من (أ).
(٦) وقولهم: لا محالة من ذلك؛ أي: لا بدَّ. ولا محالة أي: لا بدّ، ويقولون في موضع: لا بدَّ، لا محالةَ. قال النابغة: وأنت بأمرٍ لا محالةَ واقعُ.
لسان العرب (محل) (٣٩٩/٣).
(٧) القاموس المحيط (بتت) (٢٤١/١)، همع الهوامع (١٢٤/٣).



والمشهور على الألسنة أنّ همزتها همزة قطع، وبه صرّح الإمام الكرماني[1] في شرح البخاري، ورده الحافظ ابن حجر[2] في شرحه فتح الباري[3] بما حاصله أنه لم ير أحداً[4] من أهل اللغة صرّح بذلك، ونازعه البدر العيني في شرحه أيضاً بأن عدم رؤيته واطلاعه على التصريح بذلك لا ينافي وجوده.

قلت: القياس يقتضي ما قاله الحافظ فإنه من المصادر الثلاثية وهمزاتها همزة وصل. ومنازعة العيني لا تثبت المدّعى. نعم، قد يقال من حسن الظن بالإمام الكرماني أنه لا يقول ذلك من رأيه مع مخالفته لقياسه على نظائره، فلولا وقوفه على ثبت[5] في ذلك لما قاله.

وصرّح بعض الفضلاء بأن المشهور كونها همزة قطع وأنه مما خالف القياس، وهو يريد[6] ما قاله الكرماني، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

ثمّ رأيت في الشرح الكبير للعلامة الدماميني على المغني[7] عند قوله

---

(١) محمد بن يوسف بن علي بن محمد بن سعيد الكرماني شمس الدين. ولد سنة ٧١٨هـ، وتوفي راجعاً من الحج سنة ٧٨٦هـ، من تصانيفه: أنموذج الكشّاف، حاشية على تفسير البيضاوي إلى سورة يوسف، الكواكب الدراري في شرح الجامع الصحيح للبخاري، أربع مجلدات...
هدية العارفين (١٧٢/٦).

(٢) أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الكناني الحافظ أبو الفضل شهاب الدين العسقلاني الشافعي، ولد سنة ٧٧٣هـ وتوفي سنة ٨٥٢هـ، من مصنّفاته: اتباع الأثر في رحلة ابن حجر، أسباب النزول، شفاء الغلل في بيان العلل، عرائس الأساس في مختصر أساس البلاغة للزمخشري، فتح الباري شرح صحيح البخاري...
هدية العارفين (١٢٨/٥ - ١٣٠).

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٦٣/٨).

(٤) في (أ): (؟؟) بدلاً من: (أحداً).

(٥) في (أ): ما ثبت.

(٦) في (أ): (يؤيِّدُ) بدلاً من: (يريد).

(٧) مغني اللبيب ٢٥.

في باب الهمزة: «ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً البتّة». ما نصه: هي بمعنى القول المقطوع به، قال الرضي[1]: وكان اللام فيها في الأصل للعهد؛ أي: القطعة المعلومة التي لا تعدد فيها، فالتقدير هنا: أجزم بهذا الأمر، وهو أنه لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن مدحاً قطعة واحدة. والمعنى أنه ليس فيه تردد بحيث أجزم به، ثم يبدو لي ثم أجزم به مرة أخرى فيكون[2] قطعتين أو أكثر. بل هو قطعة واحدة لا شيء فيها للنظر، فالبتة بمعنى القطعة، ونصبها نصب المصادر. انتهى.

وفي هذا إشارة ظاهرة إلى أنّ الهمزة همزة وصل، بل كلام الرضي كالتصريح في ذلك، اللهمَّ إلا أن يكون ذلك بناءً على ما هو القياس فلا ينافي ما قدمناه من أنّ قطع همزتها مما خالف القياس، ثم رأيت التصريح بذلك في تصريح الشيخ خالد الأزهري[3] في بحث المعرفة حيث قال[4]: (ألبتّة بقطع الهمزة سماعاً. قاله شارح اللباب. والقياس وصلها). انتهى[5] بحروفه فليتأمّل.

ومنها: قولهم: [فضلاً] كقولك: (فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار) ومعناه أنه لا يملك درهماً ولا ديناراً. وأنّ عدم ملكه للدينار أولى من عدم ملكه للدرهم، وكأنه قال: لا يملك درهماً، فكيف يملك ديناراً... وانتصابه على وجهين محكيين عن الفارسي، أحدهما: أن يكون مصدراً منصوباً[6] بفعل محذوف، وذلك الفعل نعت للنكرة. والثاني: أن يكون

---

(١) شرح الكافية (٢/١٣٠ ـ ١٣١).
(٢) في (أ): ليكون.
(٣) زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر الأزهري المصري النحوي. توفي سنة ٩٠٥هـ، من مصنّفاته: الألغاز النحوية، التصريح بمضمون التوضيح في شرح ألفية ابن مالك، تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، شرح الآجرومية...
هدية العارفين (٥/٣٤٣ ـ ٣٤٤).
(٤) شرح التصريح على التوضيح (١/٩٤).
(٥) في (أ): انتهى.
(٦) في (أ): مصدراً بفعل محذوف.



حالاً من معمول الفعل المذكور وهو درهماً، وإنّما ساغ مجيء الحال منه مع كونه نكرة للمسوغ، وهو وقوع النكرة في سياق النفي، والنفي يخرج النكرة من حيّز الإبهام إلى حيّز العموم، وضعف الوصف، فإنه متى امتنع الوصف بالحال أو ضعف، ساغ مجيئها من النكرة، فالأول كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البَقَرَة: ٢٥٩]، فإنّ الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفةً خلافاً للزمخشري. والثاني: كقولهم: (مررت بماء قِعْدَةَ رجلٍ)، فإنّ الوصف بالمصدر خارج عن القياس. وإنما لم يُجز الفارسي في (فضلاً) كونَه صفة[1] لدرهم، لأنه رآه منصوباً أبداً سواء كان ما قبله منصوباً أم مرفوعاً أو مخفوضاً. وزعم أبو حيّان[2] أن ذلك لأنه لا يوصف بالمصدر إلا إذا أريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه، وليس ذلك بمرادٍ هنا.

وأمّا القول بأنه يُوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق أو على تقدير المضاف فليس قول المحققين. فبهذا انتهى[3] القول في توجيه إعراب الفارسي.

وأمّا تنزيله على المعنى المراد فَعَسِرٌ وقد خُرّج على أنه من باب قوله:

على لاحب لا يهتدي بمناره[4] ....

(١) في (أ): كونه صفة الدرهم.

(٢) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي ولد سنة ٦٥٤هـ. أخذ العربية عن أبي الحسن الأبديّ. وابن أبي الأحوص، وابن الصائغ، له من التصانيف: البحر المحيط في التفسير، التنزيل والتكميل في شرح التسهيل، مطول الارتشاق ومختصره، المبدع في التصريف، غاية الإحسان في النحو، المقرّب في النحو، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك... وغير ذلك... بغية الوعاة (٢/٢٨٠ ـ ٢٨٥)، هدية العارفين (٦/١٥٢ ـ ١٥٣).

(٣) في (أ): (فهذا منتهى القول). بدلاً من: (فبهذا انتهى القول).

(٤) تتمة البيت: إذا سافَهُ العودُ البنطيّ جَرْجَرا، وهو لامرئ القيس في الديوان ص٦٦. أمالي القالي (١/١٢٤ ـ ١٢٥).

ولم يذكر أبو حيان سوى ذلك. وقال: قد يسلطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته، فيقولون: (ما قام رجلٌ عاقلٌ فيقومَ) فإنه لا يريد إثبات منارٍ للطريق، فينفي الاهتداء عنه إنّما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية وعلى هذا خرج ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: ٤٨]، أي: لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته. وعلى هذا يتخرج المثال المذكور؛ أي: لا يملك درهماً فيفضل عن دينار[١]. وإذا انتفى ملكه للدرهم كان انتفاء ملكه للدينار أولى.

وفيه: أن (فضلاً) مقيّدٌ للدرهم أو معمول للمقيد على الإعرابين السابقين. فلو قدّر النفي مسلطاً على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد[٢] وهو أنه يملك الدرهم، ولكنّه لا يملك الدينار. ولمّا امتنع هذا تعيّنَ الحمل على الوجه المرجوح، وهو تسليطُ النفي على المقيّد وهو الدّرهم، فينتفي الدينار لأنَّ الذي لا يملك الأقلَّ لا يملك الأكثرَ، فإنَّ المراد بالدِّرهم ما يساويه من النقود لا الدرهم العرفي.

والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أن يقال: إنه في الأصل جملتان مستقلتان ولكنَّ الجملة الثانية دخلها حذفٌ كثيرٌ وتغييرٌ حصل الإشكال بسببه، وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ جواباً لمستخبر قال: (أيملك فلانٌ ديناراً؟)[٣] أو ردًا على مخبر قال: (فلانٌ يملك ديناراً). فقيل في الجواب: (فلانٌ لا يملك درهماً). ثمّ استؤنف كلام آخر، ولك في تقديره وجهان:

أحدهما: أن يقدّر (أخبرك بهذا زيادة عن الإخبار عن دينار استفهمت عنه أو زيادة عن دينار أخبرت بملكه له)، ثم حذفت جملة (أخبرك بهذا)

(١) في (أ): دينار له.
(٢) في (أ): المراد.
(٣) في الأصل: (لا يملك فلانٌ ديناراً).



وبقي معمولها، وهو (فضلاً) كما قالوا: (حينئذٍ الآن)، بتقدير: (كان ذلك حينئذٍ[1] واسمع الآن)، فحذفوا الجملتين وأبقوا من كل منهما معمولها ثم حذف مجرور (عن) وجار (الدينار)، وأدخلت (عن) الأولى[2] على (الدينار) كما قالوا: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ من زيد)[3]، والأصل: منه في عين زيد، ثم حذف مجرور (من)، وهو الضمير، وجارُّ العيْنِ وهو (في)، ودخلت (من) على العين.

والثاني: أن يقدّر: (فضل انتفاء الدرهم عن فلان فضلاً عن انتفاء الدينار عنه)[4].

ومعنى ذلك أن تكون حالة هذا المذكور في النفي[5] معروفةً عند الناس، والفقير إنّما يُنْفَى عنه في العادة ملك الأشياء الحقيرة لا ملك الأموال الكثيرة، فوقوع نفي مُلْكِ الدرهم عنه في الوجوه فاضل عن وقوع نفي الدينار عنه، أي: أكثر منه، يقال: (فَضُل عنه وعليه) بمعنى: زاد، و(فضلاً) على التقدير الأول: حال، وعلى الثاني: مصدر، وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي، لكنّ[6] توجيه الإعرابين مخالف لما ذكر، [وتوجيه المعنى مخالفٌ لما ذكروا؛ لأنّه إنّما يتّضحُ تطابقِ اللفظ والمعنى على ما وجّهتُ لا على ما وجّهوا][7] ولعلَّ من لم يَقْوَ[8] أُنْسُهُ بتجويزات العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف، وهو كما قيل[9]:

---

(١) في (أ): (ح) بدلاً من: (حينئذٍ).
(٢) في (أ): الأول.
(٣) يُنظر في مسألة الكُحل: المقتضب (٣/٢٤٨ ـ ٢٤٩).
(٤) في الأصل منه. وما أثبته نقلاً عن (أ).
(٥) في الأصل و(أ): (الفقر) بدلاً من: (النفي)، وما أثبته نقلاً من رسالة ابن هشام.
(٦) في الأصل (لكنّهُ). بدلاً من: (لكنّ). وما أثبته نقلاً من (أ) ومن رسالة ابن هشام.
(٧) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل، وما أثبته نقلاً من همع الهوامع (٣/٢٧٣).
(٨) في الأصل (يقف)، وما أثبته نقلاً من (أ) ومن رسالة ابن هشام ص١٤٤.
(٩) للكميت بن زيد. الديوان (١/١٠٢).

إن لـم تـكـن إلاّ الأسـنَّـةُ مـركـبـاً ... فـلا رأي لـلـمـحـتـاج إلا ركـوبـهـا

[وقد بينتُ في التوجيه أنّ مثل هذا الحذف والتجوّز واقعٌ في كلامهم][1]، هذا خلاصة ما ذكره ابن هشام الأنصاري في رسالته[2]، وقد قرّر الإعراب والمعنى[3] السيد الشريف قدّس سره في حواشي الكشاف على غير ما مرّ، فقال: (هو مصدر يتوسّط بين أدنى وأعلى للتنبيه بنفي الأدنى واستبعاده عن الوقوع على نفي الأعلى واستحالته؛ أي: عدّه محالاً عرفاً فيقع بعد نفي إمّا صريح كقولك: (فلان لا يعطي الدرهم فضلاً عن الدينار) تريد أنَّ إعطاءَه الدرهم منفيٌّ ومستبعدٌ، فكيف يُتَصوَّرُ منه إعطاء الدينار، وإما ضمني كقوله:

وتـــقـــاصـــر الـــهـــمـــم... ....

... إلخ.

يريد أنّ هممهم تقاصرت عن بلوغ أدنى عُدد هذا العلم، وصار منفياً مستبعداً عنهم، فكيف ترقى إلى ما ذكر، وهو مصدر قولك: فضل عن المال كذا، إذا ذهب أكثره وبقي أقلُّه، ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى الكثرة والقلة، ظهر هناك توجيهان؛ فمنهم من نظر إلى معنى الذهاب والبقاء، فقال: تقدير الكلام فَضُلَ عدم إعطاء الدرهم عن إعطاء الدينار؛ أي: ذهب إعطاء الدينار بالمرّة، وبقي عدم إعطاء الدِّرهم، فالباقي هو نفي الأدنى المذكور قبل (فضلاً)، والذاهب هو نفس الأعلى المذكور بعده، وعلى هذا التوجيه يفوت شيئان من أصل الاستعمال:

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل، وما أثبته نقلاً من (أ) ومن رسالة ابن هشام ص١٤٤.

(٢) الأشباه والنظائر (٦/١٣١ ـ ١٤٤).

(٣) في (أ): والمعنى المراد.



الأول: كون الباقي من جنس الذاهب، إذ ليس انتفاء الأدنى من جنس الأعلى.

الثاني: كون الباقي أقل من جنس الأعلى[1].

فإن قلتَ: يردُّ عليه أن المفهومَ من (فضلاً) حينئذ[2] أنّ ما بعده ذاهبٌ منتفٍ بتمامه، وأمّا أنّه داخلٌ[3] في الانتفاء وأقوى فيه مما نفي قبله كما هو المقصود فلا.

قلتُ: قد يفهم ذلك من كونه أعلى وأدنى؛ لأنّ الأعلى أولى بالانتفاء من الأدنى.

ومنهم من نظر إلى القلة والكثرة فقال: التقدير في المثال: فضل عدم إعطاء الدرهم عن عدم إعطاء الدينار؛ أي: العدمُ الأول قليلٌ بالقياس إلى العدم الثاني، فإنّ الأوّل: عدم ممكن مستبعدٌ وقوعه، والثاني: عدمٌ مستحيل، فهو أكثر قوة وأرسخ من الأوّل.

وعلى هذا التوجيه يفوت من أصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء ويلزم أن لا تكون كلمة (عن) صفة له بحسب معناه المراد بحسب أصله، ويحتاج إلى تقدير النفي فيما بعد (فضلاً).

وهاهنا توجيه ثالث مبني على اعتبار ورود النفي على الأدنى بعد توسط (فضلاً) بينه وبين الأعلى. كأنّه قيل: يعطي الدرهم فضلاً عن الدينار؛ أي: فَضُلَ إعطاءُ الدرهم عن إعطاء الدينار[4]، ثم أورد النفي على البقية، وإذا انتفى بقية الشيء كان ما عداها أقدم منها في الانتفاء، ويرجع

---

(١) في (أ): كون الباقي أقلُّ من جنس الأدنى إذ لا معنى لكون انتفى الأدنى أقلُّ من جنس الأعلى.

(٢) في (أ): [ح] بدلاً من: [حينئذ].

(٣) في (أ): [أدخل] بدلاً من: [داخل].

(٤) في الأصل: [الدرهم]، وما أثبته الصحيح نقلاً عن (أ).

حاصل المعنى إلى أنّ إعطاء الدِّينار انتفى أولاً، ثم تبعه في الانتفاء (عطاء الدرهم). انتهى ملخصاً.

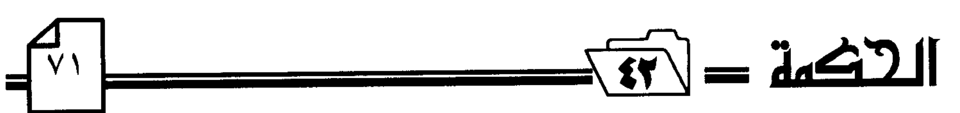
ثمّ ذكر بعد ما مرَّ ما نصّه. قال رحمه الله تعالى: لزم حذف ناصب (فضلاً) لجريه مجرى تتمّة الأول بمنزلة (لا سيما)، ولا محل لذلك المحذوف من الإعراب البتَّة.

وردَّ به على مَنْ زعم أنّه حال، ولا يلتبس عليك أنّ فاعل ذلك المحذوف هو الأدنى على الوجه الأخير، ونفيه على الوجهين الأولين. انتهى.

وعدم صحّة كونه حالاً على المعنى الذي قرّره ظاهر، وكذا عدم كون الجملة صفة، بخلاف ذلك كله على المعنى الذي قرّره ابن هشام كما لا يخفى على ذوي الأفهام.

ومنها: قولهم: [وهذا بخلاف كذا][(١)]. والظاهر أنَّ الخبر (خلاف) والباء زائدة فيه كقوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧]، أو (الخلاف) اسم مصدر خالف، أي: وهذا ملتبس بمخالفة كذا. وقد يقولون: (بخلاف ما لو كان كذا). وقد ذُكر في المغني في بحث (لو) أنَّها تكون حرفاً مصدريًا[(٢)]، والأكثر وقوعها بعد ودَّ أو يودُّ، نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البَقَرَة: ٩٦][(٣)]، وقد تقع بدونهما. ومنه قول قُتَيْلَة[(٤)]:

(١) سقط من (أ) العناوين التالية: هذا بخلاف كذا، هو كلا شيء.
(٢) مغني اللبيب ص٣٤٩ ـ ٣٥٠، قال ابن هشام: وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية ص٣٥٠.
(٣) قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البَقَرَة: ٩٦].
(٤) هي قتيلة بنت النَّضر بن الحارث الأسدية. قالت هذا البيت وهي تخاطب النبي ﷺ حيث قتلَ أباها النّضر صبراً بالصفراء، وهو من أبيات أنشدتها بين يديه. قال: «لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوتُ عنه». ثم قال: «لا يقتل قرشي بعد هذا صبراً». التصريح على التوضيح (٢/٢٥٤).





مـا كـان ضـرَّكَ لـو مَـنَـنْـتَ ورُبَّـمـا مَنَّ الفتى وهو المغيظُ المحنقُ[(١)]

قال الدماميني في شرحه: وعلى كون (لو) مصدرية يتخرَّج ما يقع في تصانيف العلماء كثيراً من قولهم: بخلاف ما لو كان كذا، كقول ابن الحاجب في كتابه الفقهي[(٢)]: (بخلافِ ما لو وقع ميتاً)، وقول صاحب التلخيص: (بخلاف ما لو أخِّر) فيكون التقدير بخلاف وقوعه ميتاً وبخلاف تأخيره، و(ما) زائدة بين المضاف والمضاف إليه؛ نحو: (جئتك غير ما مرّة). هذا أقرب ما يخرج مثل هذا التركيب عليه، والله أعلم. انتهى.

ومنها: قولهم: [هو كـ(لا شيء)] و[وجوده كـ(لا وجود)] صارت (لا) مع (ما) بعدها كلمة واحدة وأُجري الإعراب على آخرها، وعُرِّفت باللام في مثل (اللاحجر). وقيل: هو بمعنى (غير)، إلاّ أنَّ إعرابها ظهر فيما بعدها لكونها على صورة الحرف كما في (إلاّ) بمعنى (غير) انتهى.

ومنها: قولهم: [وليس هذا كما زعمه فلان صواباً]، ونظاره. ومثله قول المطوّل: (وليس كما توهّمه كثير من الناس مبنياً). قال محشيه الفاضل السيالكوتي[(٣)]: الجار والمجرور في موضع المصدر أي: ليس مبنيًّا بناءً مثل ما توهمه كثير من الناس، أو في موقع الحال من ضمير (مبنيًّا)؛ أي: ليس مبنيًّا حال كونه مماثلاً لما توهمه كثير على ما قاله (صاحب المغني)[(٤)] في قوله: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

---

(١) مغني اللبيب ٣٤٩ ـ ٣٥٠؛ والجنى الداني ٢٨٦.

(٢) منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل.

(٣) عبدالحكيم بن شمس الدين محمد السيالكوتي البنجابي الهندي الفقيه الحنفي المتوفى سنة ١٠٦٧هـ. من مصنفاته: حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي، حاشية على حاشية عبدالغفور للفوائد الضيائية في النحو، حاشية على المطوّل...
هدية العارفين (٥/٥٠٤).

(٤) قال ابن هشام: (تقع «كما» بعد الجمل كثيراً صفة في المعنى، فتكون نعتاً أو حالاً ويحتملهما قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾؛ فإنَّ قدّرته نعتاً لمصدرٍ فهو=

والقول بأنّه خبر ليس، و(مبنياً) بدل منه، أو خبرٌ بعدَ خبر؛ تَكَلُّفٌ.

ومنها: قولهم: [قالوا عن آخرهم]. ومثله قول الكشاف[1]. «وقد عجزوا عن آخرهم» قال السيد الشريف قدّس سرّه: (عن آخرهم) صفةُ مصدرٍ محذوفٍ؛ أي: عجزاً صادراً عن آخرهم، وهو عبارة عن الشمول، فإنَّ العجز إذا صدر عن الآخِرِ، فقد صَدَرَ أوّلاً عن الأولِ.

وقيل: عجزاً متجاوزاً عن آخرهم، فيدل على شموله إياهم وتجاوزه عنهم، فهو أبلغ من أن يقال: (عجزوا كلهم)، ورُدَّ بأن التجاوز بمعنى التعدي والمجاوزة يتعدّى بنفسه، والذي يتعدّى بـ(عَنْ) معناه العفو.

وقيل: عجزاً صادراً عن آخرهم إلى أولهم.

وردَّ بأنَّ مقابل (إلى) هو (من) لا (عن). انتهى.

ومنها: قولهم: [وناهيك بكذا]، كقول الكشّاف[2]: [وناهيك بتسوية سيبويه دلالةً قاطعة]. قال السيد الشريف قدس سرّه: أي حسبك وكافيك بتسويته، وهو اسم فاعل من النّهي كأنّهُ[3] ينهاك عن تطلب دليل سواه. يقال: زيد ناهيك من رجل؛ أي: هو ينهاك عن غيره بجدّه وغنائه، و(دلالةً قاطعةً) نصب على التمييز من ناهيك. انتهى.

وعليه؛ فالباءُ مزيدة في الخبر[4] [قال الشنواني[5] في حواشي

= إمّا معمول لـ(نعيده)؛ أي: نعيد أول خلقٍ إعادة مثل ما بدأناه أو لـ(نطوي) أي: نعيده مماثلاً للذي بدأنا. وتقع كلمة (كذلك) أيضاً كذلك.

(١) الكشّاف (٩٨/١).

(٢) الكشاف (٩٨/١).

(٣) في الأصل: كأنَّ، وما أثبته من (أ).

(٤) في (أ): (الفاعل) بدلاً من: (الخبر).

(٥) أبو بكر ابن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي ابن وفاء الشنواني الشريف تونسي الأصل توفي سنة ١٠١٩. من تصانيفه: حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد، حاشية على شرح القطر للمؤلف، حاشية على شرح الشذور للمصنف، حاشية على=

الأزهرية[1]: إنَّ بعض النحاة أعربَ (ناهيك) خبراً، وزيد مبتدأ، وزيدت فيه الباء، وهو ظاهرٌ، لأنَّ المعنى: أنَّ زيداً ناهيك أن تطلب غيره لما فيه من الكفاية، ويحتمل عكسه، وهو أن يكون (ناهيك) مبتدأ و(زيد) خبره و(الباء) زائدة.

ويحتمل أنَّ (الباء) متعلّق بمحذوف، وهي مع مدخولها خبر ناهيك بمعنى كافيك حاصل بزيد. ومثلُ: (ناهيك بزيد) (ناهيك بي) و(ناهيك به)][2]. انتهى.

ومنها: قولهم: [يجوز كذا خلافاً لفلان].

ووجّهه الجمال ابن هشام في بعض مصنّفاته، فقد يقال: يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون مصدراً، كما أنَّ قولك: (يجوز كذا اتفاقاً أو إجماعاً)؛ بتقدير: اتّفقوا على ذلك اتفاقاً وأجمعوا عليه إجماعاً.

ويشكل على هذا أنَّ فعله المقدّر إما (اختلفوا) أو (خالفوا) أو (خالفت)، فإن كان (اختلفوا) أشكل عليه أمران:

أحدهما: أنَّ مصدر (اختلف) إنّما هو الاختلاف لا الخلاف.

والثاني: أنَّ ذلك يأبى أن يقول بعده: لفلان.

وإن كان[3] (خالفوا) أو (خالفت) أشكلَ عليه أنَّ (خالف) لا يتعدّى باللّام، بل بنفسه. وقد يختار هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض، بأن

= شرح القطر للفاكهي، حاشية على القواعد للشيخ خالد، شرح الآجرومية، المناهل الصافية على المناهج الكافية في شرح الشافية...
هدية العارفين (٥/٢٣٩).

(١) اسم الحاشية: حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد.
(٢) سقط قول الشنواني من (أ): [قال الشنواني... وناهيك به].
(٣) في الأصل (كانوا) وما أثبته نقلاً عن (أ).

يقال: قدِّر اللام مثلها في (سقياً له)[1]؛ أي: متعلّق[2] بمحذوف تقديره: أعني له أو إرادتي له. ألا ترى أنَّه لا يُتعلق بسقياً؛ لأنَّ سقى يتعدى بنفسه.

والوجه الثاني: أن يكون حالاً. والتقدير: أقول ذلك خلافاً لفلان أو مخالفاً له، وحذف القول كثيراً جدًّا حتى قال أبو علي: هو من «باب حَدِّثْ عن[3] البحرِ ولا حرج»، ودلَّ على هذا العاملِ أنَّ كلَّ حكم ذكره المصنّفون فهم قائلونَ به. وكان القول مقدّر قبل كل مسألةٍ. وهذه العلّة قريبة من العلّة التي ذكروها[4] لاختصاصهم الظروف بالتوسع فيها، وذلك أنهم قالوا: إنَّ الظروف منزَّلةٌ من الأشياء منزلة أنفسها، لوقوعها فيها وأنها لا تنفكُّ عنها[5].

ومنها: قولهم: [في التّاريخ كان كذا عام كذا].

قال العلاّمة الدّماميني في أول شرحه الكبير على المغني، عند قوله: (وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة)[6]، ما نصُّه: (كثيراً ما يقع هذا التركيب وهو مشكل؛ وذلك أنَّ المراد من قولك: (وقع كذا في عام أربعين) هو[7] الواقع بعد تسعة وثلاثين، وتقرير الإضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر، إذ ليست فيه إلاّ بمعنى اللام، ضرورة أن المضاف إليه ليس جنساً للمضاف ولا ظرفاً له فيكون معنى نسبة العام إلى الأربعين كونه جزءاً منها كما في (يد زيدٍ)، وهذا لا يؤدي المعنى المقصود إذ يصدق بعام ما منها سواء كان الأخير أو[8] غيره وهو خلاف الغرض.

---

(١) انظر: شرح المفصل (١/١١٤).
(٢) في (أ): متعلّقة.
(٣) سقط من (أ): عن.
(٤) في (أ): ذكرها.
(٥) في (أ): تتمة غير موجودة في الأصل وهي: (والله تعالى أعلم).
(٦) مغني اللبيب ص١٢.
(٧) في (أ): سقط حرف الواو.
(٨) في الأصل: (له) بدلاً من: (أو).



ويمكن أن يقال: قرينة الحال معينة؛ لأنَّ المرادَ الأخير، وذلك لأنَّ فائدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرخة بتعيين زمانها، ولو كان المراد وما يعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ به[1] واحداً من أربعين بحيث يصدق على أي عام فرض لم يكن لتخصيصِ الأربعين مثلاً معنًى يحصلُ به كمال التمييز للمقصود، ولكن قرينة إرادة الضبط بتعيين الوقت تقتضي أن يكون هذا العام هو مكمل عدّة[2] الأربعين، أو يقال: حذف مضاف لهذه القرينة، والتقدير: في عام آخر أربعين، والإضافة بيانيّة؛ أي: في عام هو آخر أربعين؛ فتأمله. انتهى.

أقول: يظهر لي أنّه لا حاجة إلى تقدير المضاف بعد جعل الإضافة بيانية، فإنّ الأربعين كما يطلق على مجموعها يُطلق على الآخر منها، وهكذا غيرها من الأعداد، بدليل أنك تقول: هذا واحد هذا اثنان[3]... إلخ، فتطلق الاثنين على الثاني والثلاثة على الثالث، كما تُطلق[4] على مجموع الاثنين ومجموع الثلاثة، فتأمّل[5]. والله أعلم بهذا.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

***

(١) سقط من الأصل: به.
(٢) في (أ): (مدّة) بدلاً من: (عدّة).
(٣) في (أ): زيادة وهي: (هذا ثلاثة إلخ...).
(٤) سقط من الأصل: (كما تطلق). وما أثبته نقلاً من (أ).
(٥) في (أ): زيادة عن الأصل وهي: فتأمّل. وهذا ما وجد بخطّ المرحوم سيدنا المؤلف من هذه الفوائد الحسان أسكنه الله فسيح الجنان، وكان رحمه الله تعالى سوّدها ولم تصحّح، وأبقى كثيراً من البياض في الأوراق وبين الأسطر، فنَقلتُ ما وجدتُه، والحمدُ لله وحده، وصلّى الله على مَنْ لا نبيَّ بعده، وعلى آله الطاهرين وصحابته أجمعين.



المصادر والمراجع

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبدالباقي بن عبدالحميد اليماني، تحقيق: د.عبدالمجيد دياب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق: د.عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠م.
- أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ونصف القرن الرابع عشر ١٢٠١ ـ ١٣٥٠هـ، تأليف العلاّمة الشيخ محمد جميل الشطّي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية.
- أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع، تأليف خليل مردم بك، الطبعة الثانية ١٩٧٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ٥٧٥ ـ ٦٤٦هـ، تحقيق ودراسة: د.فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان ـ الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى.
- البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري.
- تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.
- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني، ٨٢٧هـ، أطروحة ماجستير، تحقيق: عبدالله محمد حياني.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د.عفيف عبدالرحمٰن، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- الجنى الداني في حروف المعاني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي ٧٤٩هـ، تحقيق: د.فخر الدين قباوة ـ الأستاذ محمد نديم فاضل، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.



- الخصائص، لابن جني، محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.
- ديوان ابن الدمنة، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق: أحمد رأفت التفّاخ، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ومطبعة المدني، مصر.
- ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، تحقيق: د.نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي: جمع وتقديم الدكتور داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر.
- شرح الشافية، لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، صنعة عبدالقادر بن عمر البغدادي ١٠٣٠هـ ـ ١٠٩٣م.
- شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة جديدة ومنقحة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
- شرح الكافية في النحو، لابن الحاجب ٦٤٦هـ، شرحه الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي ٦٨٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح المفصل، لابن يعيش، الطبعة المنيرية، عالم الكتب، القاهرة.
- ابن عابدين وأثره في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة بالقانون، تأليف: الدكتور محمد عبداللطيف صالح الفرفور، راجعه: الشيخ الدكتور محمد أبو اليسر عابدين والشيخ مصطفى أحمد الزرقاء، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الحافظ ابن حجر العسقلاني، مصححة عن النسخة التي أجازها الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، إعداد: محمد عبدالرحمٰن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.



- الكشاف.
- اللُّباب في علم الإعراب.
- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- معاني القرآن، للفرّاء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.
- معجم المؤلفين - تراجم مصنّفي الكتب العربية، رضا عمر كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، جمعه ورتّبه: يوسف إليان سركيس، مكتبة الثقافة الدينية.
- مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر.
- المقتضب، للمبرِّد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة ١٣٨٦هـ.
- منهج الدماميني في تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، «مع تحقيق فصل منه»، بحث علمي قدِّم لنيل درجة الدكتوراه، د.عمر يوسف مصطفى.
- الموسوعة الميسّرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري وآخرين، سلسلة إصدارات الحكمة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- هدية العارفين، أسماء المؤلفين والمصنّفين في كشف الظنون، مؤلّفه: إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: د.عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلّكان، تحقيق: د.إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

